

الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص
الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض
دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية

د/ أسماء أحمد الصيرفي

Dr/ Asmaa Ahmed Elserafy

مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة دمنهور

الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات
وتكلفة الاقتراض : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية

د/أسماء أحمد الصيرفي¹

خلاصة البحث

استهدف البحث دراسة واختبار تأثير الخصائص التشغيلية للشركة (عمر الشركة-حجم الشركة-التدفق النقدي التشغيلي للشركة - ربحية الشركة- مديونية الشركة) كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض. وذلك بالتطبيق علي شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الإصدارات والدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث، ثم تم إجراء دراسة تطبيقية علي شركات قطاع الإنشاءات المقيدة في البورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي، سواء تم قياسه بدلالة إجمالي مبيعات عملاء المراجعة، أو بدلالة عدد هؤلاء العملاء، علي تكلفة الاقتراض، و وجود تأثير معنوي لمتغيري عمر الشركة وحجم الشركة علي تكلفة الاقتراض في حالة قياس التخصص بدلالة إجمالي مبيعات عملاء المراجعة، كما يوجد تأثير للخصائص التشغيلية للشركة علي العلاقة فيما عدا متغير مديونية الشركة، والتدفق النقدي التشغيلي للشركة في حالة قياس التخصص بدلالة عدد عملاء المراجعة.

الكلمات المفتاحية: التخصص الصناعي - تكلفة الاقتراض - التدفق النقدي التشغيلي للشركة - عمر الشركة - مديونية الشركة- ربحية الشركة

The operational characteristics of the companies as Moderating Variables on the relationship between the Auditor's industrial specialization and the cost of debt - Empirical study on listed companies on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The study aimed to study and analyze the impact of the auditor's industrial specialization on the cost of debt . and test the impact of the operational characteristics of the company (company Age- company size- the operating cash flow of the company - the company's profitability - the company's indebtedness), as Moderating Variables on the previous relationship. to achieve the aim of the research an empirical study was conducted on construction sector companies listed on the Egyptian Stock Exchange, the study found a significant effect of industrial specialization, (whether measured in terms of the total sales of the auditor customers, or in terms of the number of customers,) on the cost of debt, and a significant impact of (company age – company size) on the cost of debt when the specialization measured in terms of total sales, and all the operational characteristics effect the relationship except (the company's indebtedness-- the operating cash flow of the company)when the specialization measured in terms of the number of customers.

Keywords: Industrial Specialization - debt Cost - Operating Cash Flow - Company Age - Leverage- Profitability

¹مدرس المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة دنهور

١- مقدمة

يؤدي مراقب الحسابات دوراً هاماً في إضفاء المصداقية على المعلومات التي توصلها القوائم المالية، مما يحقق قيمة مضافة لتلك المعلومات، والتي يعتمد عليها العديد من الأطراف في اتخاذ القرارات، لذلك فقد اهتمت العديد من الدراسات بجودة المراجعة^٢، ومحدداتها وأهميتها والآثار المترتبة على تحقيقها.

ونظراً لزيادة حالات الغش Fraud والفساد المالي Financial Corruption فقد زاد الطلب على مهنة المراجعة وزاد التنافس بين منشآت المحاسبة المراجعة لتحسين مستوى خدماتها المهنية، لذلك فأصبح من أحد أهداف هذه المنشآت البحث عن وسائل فعالة وممكنة لتمييز نفسها عن المنافسين للحفاظ على، وجذب، المزيد من العملاء.، ويعتبر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات من أهم الوسائل التي يمكن أن تستخدمها منشأة المحاسبة والمراجعة لتحقيق مزايا تنافسية (Dunn, Mayhew, 2004; Su et al, 2016);

على الجانب الآخر فإنه نظراً لتعدد طبيعة وخصائص الأعمال أصبحت مهمة المراجعة أكثر تعقيداً بشكل متزايد إلى الحد الذي يمكن معه القول أن التعقيدات المتزايدة للأعمال سبقت التقدم في تكنولوجيا المراجعة، وأن هذه المنشآت وصلت إلى مرحلة عدم قابليتها للمراجعة بسبب طبيعة أعمالها مما يجعل من الصعب على مراقب الحسابات أن يقرر ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية على درجة كافية من المصداقية أم لا. وهنا يأتي التخصص الصناعي والذي يمثل الخبرات والمهارات والقدرات المهنية والعملية المتخصصة المتراكمة لدى المراجعين التي تستخدم لتحسن من كفاءة أحكامهم المهنية^٣ وتحسن بالتالي جودة المراجعة.

ويشير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات إلى زيادة الحصة السوقية لمراقب الحسابات من عملاء صناعة معينة. وقد اهتمت العديد من الدراسات الأجنبية (Cohan et al, 2010; Su et al, 2016; Chen, 2005; Meza, 2010; Inderpal & Harjinder, 2012; Dunn & Mayhew, 2004; Habib & Bhuiyan, 2011; Sarwoko & Agoes, 2014; Bergen, 2013; Numan & Willekensm, 2012) بأهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وأهم محدداته ودوره في زيادة جودة عملية المراجعة من خلال زيادة معرفة المراجع بالصناعة، واستخدام تلك المعرفة في تحسين قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، مما ينعكس في تحسين جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية، ومن المتوقع أن ينعكس ذلك إيجاباً على صورة الشركة أمام الأطراف الخارجية، والتي من بينها مقرضي الشركة. لذلك فمن المتوقع وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات على تكلفة الاقتراض.

^٢ يعد من أكثر التعريفات شيوعاً لجودة المراجعة التعريف الذي قدمته دراسة (De Angelo, 1981) بأنها " قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الانتهاكات الموجودة في النظام المحاسبي لدى العميل والتقرير عنها "

^٣ الحكم المهني Professional Judgement: يُقصد به مدى قدرة مراقب الحسابات على تطبيق المعرفة، والخبرة، والتدريب، بشكل ملائم، في ظل الالتزام الكامل بمعايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد آداب السلوك المهني، وذلك لاتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات الملائمة التي يتم تنفيذها في ظروف الارتباط المختلفة (ISA No. 200)

كما اهتمت بعض الدراسات العربية (الحداد، ٢٠٠٨؛ المقطري، ٢٠١١؛ دبور، ٢٠١٣؛ شلا، ٢٠١٥؛ الزاوي والشاوش، ٢٠١٥؛ عبد العزيز، ٢٠١٦؛ موسي وفتوحة، ٢٠١٦؛ العطاونة، ٢٠١٦) بتأثير التخصص الصناعي علي العديد من المتغيرات مثل جودة المراجعة وإدارة الارباح ومخاطر المراجعة وتكاليف اداء عملية المراجعة بالتطبيق في بعض الدول العربية مثل السعودية واليمن وليبيا وفلسطين .

وفي البيئة المصرية اهتمت بعض الدراسات مثل (ليبب، ٢٠٠٥؛ متولي، ٢٠٠٦؛ الابياري، ٢٠٠٨) بتأثير التخصص الصناعي علي العديد من المتغيرات في البيئة المصرية فتناولت دراسة (ليبب، ٢٠٠٥) أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي جودة المراجعة بالتطبيق علي عينتين من مصر والمملكة العربية السعودية؛ كما أشارت دراسة (متولي، ٢٠٠٦) إلي دور التخصص الصناعي في تقدير مراقب الحسابات لمخاطر المراجعة وزيادة جودة المراجعة، وأثره علي قيام مراقب الحسابات بتعديل رأيه، كما هدفت دراسة (الابياري، ٢٠٠٨) إلي تحديد مدي وجود التخصص الصناعي في سوق المراجعة في مصر، ومدي سيطرة بعض مراقبي الحسابات علي سوق خدمة المراجعة، ومدي ارتباط حجم اتعاب المراجعة بخصائص منشأة العميل ومنشأة المراجعة.

كما زاد اهتمام منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية بتحسين جودتها وسمعتها من خلال انتماء العديد منها لمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى^٤ (Big 4). كما شهدت الفترة الأخيرة اهتمام الجهات الرقابية بجودة المراجعة من خلال صدور العديد من القرارات، فقد صدر قرار رئيس هيئة سوق المال^٥ رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٦ بشأن ضوابط القيد في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة، وبموجب هذا القرار تم إنشاء سجل خاص لقيد مراقبي الحسابات للشركات المسجلة بالبورصة "جدول رسمي ١، ٢ وجدول غير رسمي ١" ولا يجوز لغير مراقبي الحسابات المقيدين بهذا السجل مراجعة حسابات الشركات، أو صناديق الاستثمار، المسجلة بالبورصة، اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٧، ثم صدر القرار رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن قواعد وآداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة المقيدين بسجل الهيئة، ثم صدر قرار رئيس هيئة سوق المال رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تأسيس وحدة رقابة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة علي غرار مجلس^٦ PCAOB. وأخيراً فقد صدر قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية^٧ رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٩ بشأن القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدي الهيئة .

^٤ منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى تشمل KPMG, Ernst & Young (E&Y), Price Waterhouse Coopers و Deloitte LLP (PWC). وفي مصر من أهم مكاتب المحاسبة والمراجعة الشريكة مع مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى: مكاتب شريكة مع KPMG مثل مكتب حازم حسن، وهشام قنري عيسى، وأحمد محمد محمد سالم. ومكاتب شريكة مع Ernst & Young (E&Y) مثل عباسي الغرياني، ونبيل أكرم إسطنبولي، وعبد المحسن أحمد تاج الدين، وعماد حافظ راغب. ومكاتب شريكة مع Price Waterhouse Coopers مثل طارق فريد منصور، وأحمد جمال حمد الله العتريس. ومكاتب شريكة مع Deloitte LLP مثل صالح وبرزوم وعبد العزيز (غانم، ٢٠١٥).

^٥ تم استبدال اسم هيئة سوق رأس المال بالهيئة العامة للرقابة المالية سنة ٢٠٠٩

^٦ تم انشاء مجلس الرقابة علي أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة في بورصة الاوراق المالية الامريكية PCAOB عام ٢٠٠٢ بصور قانون Sarbanes - Oxley Act (SOX) والذي بإصداره تحول التنظيم المهني من تنظيم ذاتي إلي تنظيم تشريعي. وتتحصر مسئولية هذا المجلس في متابعة وفحص، والتفتيش علي، منشآت المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلي وضع واصدار المعايير الاخلاقية ومعايير الاستقلال ومعايير رقابة الجودة علي أعمال منشآت المحاسبة والمراجعة.

^٧ أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٩)، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري

وعلي الرغم من زيادة اهتمام الدراسات المصرية والعربية(الببيب ، ٢٠٠٥ ؛ متولي ، ٢٠٠٦ ؛ اليباري ، ٢٠٠٨؛ ريشو ، ٢٠٠٨ ؛ عبد العزيز ، ٢٠١٦؛ المقطري ، ٢٠١١ ؛ الحداد ، ٢٠٠٨) بجودة المراجعة ومحدداتها وتأثيراتها إلا أنه، في حدود علم الباحثة، توجد ندرة في الدراسات التي تناولت أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض ، ودور الخصائص التشغيلية للشركة ، كمتغيرات معدلة للعلاقة السابقة ، في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية ، وهو ما يحاول البحث الحالي تناوله نظريا واختباره عمليا.

٢- مشكلة البحث

أدى انهيار منشأة آرثر أندرسون نتيجة تورطها في فضيحة شركة أنرون إلى حالة من عدم الثقة في المهنة. وقد أضفى ذلك ظلماً من الشك حول جودة المراجعة. مما أدى إلي افتقاد الثقة في منشآت المحاسبة والمراجعة. لذلك فقد سعت هذه المنشآت في البحث عن طرق ووسائل لتمييز نفسها عن المنافسين للحفاظ علي ، وجذب المزيد من، العملاء. ويعتبر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات من أهم الوسائل التي يمكن أن تستخدمها منشآت المحاسبة و المراجعة لتحقيق مزايا تنافسية.

وعلي الرغم من اهتمام العديد من الدراسات الأجنبية (Cohan et al, 2010 Su et al, 2016 ; Chen,2005; Meza, 2010;Inderpal& Harjinder,2012; Dunn& Mayhew ,2004 ; Sarwoko&Agoes,2014 Bergen,2013;Numan&Willekensm, Habib&Bhuiyan,2011) 2012) بالتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات ودوره في تحسين جودة المراجعة وانعكاس ذلك في تخفيض تكلفة الاقتراض، إلا أنه - في حدود علم الباحثة- توجد ندرة في الدراسات التي اهتمت بتلك العلاقات في البيئة المصرية وهو ما يسعى هذا البحث لدراسته ، لذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وما أهميته؟
- ما هي دوافع المساهمين ومنافع الادارة من تكليف مراقب حسابات متخصص صناعيا لمراجعة حسابات الشركة؟
- ما هي تكلفة الاقتراض من منظور محاسبي ومهني؟
- هل يؤثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة اقتراض الشركة محل المراجعة (منشأة العميل) ؟ وان وجد هذا التأثير هل يوجد دليل عليه في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية؟

والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعمل على الحد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج = عن اختلاف الطرق أو الأساليب الرقابية. وتحل الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين، الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة (١٩٨١)، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة (١٩٩٢)، وقانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة (٢٠٠٠)، وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم (١٤٨) لسنة (٢٠٠١). كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص بها في أية قوانين وقرارات أخرى (متاح على الموقع الإلكتروني: www.efsa.gov.eg).

- متي وكيف ولماذا تؤثر الخصائص التشغيلية للشركة ، كمتغيرات معدلة، للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية ؟

٣-هدف البحث

يهدف البحث إلي دراسة واختبار تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض ، ودراسة واختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة ، كمتغيرات معدلة، للعلاقة السابقة، وذلك بالتطبيق علي شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية .

٤-أهمية ودوافع البحث

تتمثل الأهمية الأكاديمية للبحث في محاولة تضيق فجوة البحوث المحاسبية، التي تناولت أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض ، ودور الخصائص التشغيلية للشركة، كمتغيرات معدلة للعلاقة السابقة ، في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية. وتتمثل الأهمية العملية للبحث في توفير دليل ميداني لأهمية التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات ودوره في زيادة جودة المراجعة ، ومن ثم تخفيض تكلفة الاقتراض. كما يوفر البحث دليلا ميدانيا ترتيبيا للتخصص الصناعي لمنشآت المحاسبة والمراجعة التي تخدم قطاع الإنشاءات في شكل درجة التخصص ، وهو ما يعتبر إضافة علمية للبحث نظرا لاعتماد معظم الدراسات السابقة في قياس التخصص الصناعي على متغير وهمي (٠،١). كما يقدم البحث الحالي اضافة نتيجة سعيه لاختبار أثر اختلاف مقياس التخصص الصناعي علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض. ومن أهم دوافع البحث الحالي، محاولة التغلب على ندرة الدراسات التي تناولت أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض ، ودور الخصائص التشغيلية للشركة كمتغيرات معدلة للعلاقة السابقة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية من جهة، وإيجاد دليل عملي على هذه العلاقة التأثيرية، من خلال منهجية بحث متطورة وموضوعية موثقة، من جهة أخرى.

٥-حدود البحث

يركز هذا البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض ، ودور الخصائص التشغيلية للشركة ، كمتغيرات معدلة للعلاقة السابقة، في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية ، مع التطبيق على شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث المحددات الأخرى لجودة المراجعة، ودراسة واختبار أثرها على متغيرات أخرى بخلاف تكلفة الاقتراض(مثل تكلفة التمويل بالملكية، وجودة التقارير المالية، والقيمة السوقية لحقوق الملكية، ومستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح). كما يقتصر البحث في التطبيق على شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٥. وأخيرا فإن القدرة على تعميم النتائج ستكون مشروطة بضوابط المنهجية التي سيتم بها اختبار فروض البحث، خاصة اختيار عينة الدراسة.

٦- فروض البحث

سيتم تحليل الإصدارات والدراسات المحاسبية السابقة ذات الصلة لاشتقاق الفروض التالية، تمهيدا لاختبارها عمليا لاحقا:

الفرض الأول : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض الثاني : يختلف تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف طريقة قياس هذا التخصص

الفرض الثالث : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض الرابع : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض الخامس : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدفق النقدي التشغيلي للشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض السادس : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمديونية الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض السابع : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

٧- خطة البحث

انطلاقا من مشكلة البحث وتحقيقا لأهدافه، وفي ضوء حدوده ، سوف يتم استكمالها علي النحو التالي:

٧-١ ماهية وأهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومنشأته من منظور مهني

٧-٢ دوافع التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من منظور عملائه

٧-٣ تكلفة الاقتراض من منظور محاسبي ومهني

٧-٤ تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض واشتقاق

الفرضين الأول والثاني للبحث

٥-٧ تحليل أثر الخصائص التشغيلية لعمل المراجعة كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض واشتقاق الفروض من الثالث إلي السابع

٦-٧ منهجية البحث

٧-٧ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

١-٧ ماهية وأهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و منشأته من منظور مهني

يعتبر أحد أهداف منشآت المحاسبة والمراجعة البحث عن طرق، أو وسائل، لتمييز نفسها عن المنافسين وتلبية احتياجات عملائها. فهذا التمييز يساعد مراقب الحسابات علي التركيز علي أبعاد ، بخلاف الأتعاب، للحفاظ علي عملائه. ويعتبر التخصص الصناعي أحد أهم الأبعاد التي تضيف قيمة لمنشأة العميل . فالتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات يحقق قيمة مضافة تتمثل في زيادة معرفة مراقب الحسابات واستخدام تلك المعرفة في زيادة قدرته علي اكتشاف ومنع التحريفات الجوهرية في القوائم المالية ، مما ينعكس في تحسين جودتي التقارير المالية و المراجعة. (Su et al,2016) وتعرف جودة المراجعة بأنها قبول مراقب الحسابات، وتنفيذ عملية المراجعة، واعداد وتوصيل تقريره في ظل التزام كامل بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وكذا قواعد آداب السلوك المهني، بالشكل الذي يضيء الصدق على القوائم المالية ويساهم إيجاباً في تخفيض خطر المعلومات^(٨) أمام متخذي القرارات من أصحاب المصالح مستخدمي تقريره.

ونظراً لأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة ولما تقدمه من منفعة في صورة اضعاف الثقة والمصادقية علي معلومات القوائم المالية فقد زاد الاهتمام في العقدين الآخرين بإيجاد سبل لتحسين أداء والارتقاء بخدمة المراجعة. ويعتبر التخصص الصناعي من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها الارتقاء بجودة هذه الخدمة . (Dunn&Mayhew,2004; Su et al,2016)

ويوجد العديد من التعريفات للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات فقد عرفه (Dunn&Mayhew,2004) علي أنه زيادة الحصة السوقية لمراقب الحسابات من عملاء صناعة معينة . كما عرفه (عوض، ٢٠٠٦) علي أنه قيام مراقب الحسابات بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلي عملاء ينتمون إلي قطاع أو نشاط صناعي واحد ، بما يضمن تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها منشآت هذا القطاع ، وإمكانية الحصول علي المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات. كما عرفتة دراسة (منصور، ٢٠٠٧) بأنه مدى إلمام مراقب الحسابات بجميع مقومات المهنة ، سواء تمثلت في الإطار الفكري للمراجعة أو معايير الأداء المهني بأنواعها المختلفة، ومدى قدرته علي تطويع استخدام جميع تلك المقومات في مراجعة نشاط أو صناعة معينة.

(٨) **خطر المعلومات Information Risk**: يُقصد به الخطر الناتج عن احتمالية أن تكون المعلومات، التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بشأن خطر الأعمال Business Risk، قد تم إنتاجها بصورة غير دقيقة. وقد ينتج خطر المعلومات عن عدة أسباب، أهمها: صعوبة التوصل للمعلومات بطريقة مباشرة، التحيز والدوافع الشخصية لدى منتجي المعلومات، وتعقد عمليات التبادل بين الشركات. ويمكن تخفيض خطر المعلومات من خلال ثلاث وسائل: قيام المستخدمين بالتحقق من مدى دقة المعلومات، أو قيام المستخدمين بمشاركة الإدارة في خطر المعلومات، أو مراجعة القوائم المالية التي تحتوي علي تلك المعلومات (Arens et al., 2011).

واتفق كلا من (Cohan et al, 2010; Arens et al, 2011) علي أن التخصص الصناعي يعني أن يكون لدي مراقب الحسابات خبرة طويلة وفهم عميق لكيفية تطبيق المحاسبة في صناعة العميل وطبيعة أعمال العميل، مما يؤدي إلي زيادة جودة المراجعة.

وأضاف (المقطري، ٢٠١١) إلي أنه عند تعريف التخصص الصناعي يجب التفرقة بين الخبرة العامة^٩ (التخصص العام) أو ما يطلق عليها سنوات الممارسة أو الاقدمية وهي تقاس بطول المدة التي يقضيها شخص معين في وظيفة متخصصة أو في أداء مهمة محددة ، والخبرة أو التخصص المهني^{١٠} والذي يعرف بأنه امتلاك مساحة عريضة من المعرفة والمهارة العلمية في مجال معين ، أو المعرفة التي يكتسبها مراقب الحسابات نتيجة للتخصص في مراجعة عملاء صناعة معينة أو أداء مهام محددة ، وبالتالي فالمراجعون المتخصصون في الصناعة يكون تدريبهم وممارستهم للخبرة مقتصرة علي تلك الصناعة.

كما عرفه (موسي & فتوحة، ٢٠١٦) علي أنه قيام مراقب الحسابات بعملية المراجعة في مجال معين ، بما لا يقل عن نسبة معينة ، أو أن تكون جملة أتعابه لا تقل عن نسبة معينة من دخله السنوي من مراجعة حسابات قطاع معين.

وقد أشارت معايير المراجعة ضمناً لأهمية التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات، حيث أشارت المعايير الدولية إلي أهمية التخصص الصناعي في تحسين خدمة المراجعة وذلك بشكل غير مباشر من خلال المعيار الدولي (IAS,240) الخاص بالغش والخطأ ، والمعيار الدولي (IAS,310) بشأن الإلمام بطبيعة نشاط العميل ، والمعيار الدولي (IAS,315) بعنوان فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، بضرورة حصول مراقب الحسابات علي المعرفة الكاملة بنشاط المنشأة وبيئتها قبل الموافقة علي التكاليف بعملية المراجعة وبعد قبول التكاليف. وفي هذه الحالة فإن فهم منشأة العميل يساعد علي زيادة درجة تخصص المراجعة في اتجاهين ، يتمثل أولهما في الحصول علي معرفة أولية عن القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة ، وكيفية عملها. أما الاتجاه الثاني فيدفع مراقب الحسابات للحصول علي المعرفة المطلوبة في بداية التكاليف ، وهو ما يعني تقييم تلك المعلومات وتحديثها كلما تقدمت عملية المراجعة عن طريق الاتجاهين معاً. كما تشير الفقرة السادسة من معيار المراجعة الدولي (IAS,550) بعنوان الأطراف ذوي العلاقة بأن مراقب الحسابات يحتاج إلي مستوي من المعرفة بأعمال المنشأة والصناعة التي تنتمي إليها لمساعدته في معرفة الأحداث والمعاملات والممارسات التي قد يكون لها أثر جوهري علي القوائم المالية .

ووفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها^{١١} GAAS يشير المعيار الأول من معايير العمل الميداني ، إلي أنه يجب أن يتم التخطيط لعملية المراجعة علي نحو مناسب. ويعد فهم عميل المراجعة والنشاط

^٩الخبرة العامة Auditor Experience هي خبرة مراقب الحسابات في أداء مهام المراجعة بصفة عامة والتي تقاس بعدد سنوات عمله في مجال المراجعة

^{١٠}الخبرة المتخصصة Auditor Expertise هي خبرة مراقب الحسابات في أداء خدمة المراجعة لقطاع معين في صناعة معينة أو ما يشير الي التخصص الصناعي.

^{١١} أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) نشرة معايير المراجعة رقم (١) بعنوان معايير المراجعة المتعارف عليها في عام ١٩٧٢ والتي تضمنت عشرة معايير مقسمة إلي ثلاث مجموعات هي المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير التقرير.

الذي يعمل فيه وحصول مراقب الحسابات علي المعرفة المتعلقة ببيئة نشاط العميل الإطار الذي يمكن لمراقب الحسابات من خلاله ممارسة دوره في القيام بأعمال التخطيط الاستراتيجي للمراجعة ، فمن خلال فهم بيئة الأعمال المحيطة وفهم الأحداث والمعاملات التي تتم داخل المنشأة يمكن لمراقب الحسابات تقييم المخاطر وتحديد الصعوبات التي تواجه تنفيذ عملية المراجعة. (محمد، ٢٠٠٥؛ المقطري، ٢٠١١) وفيما يتعلق بمعايير المراجعة المصرية فتعتبر ترجمة حرفية للمعايير الدولية لذلك جاءت الإشارة إلي أهمية التخصص الصناعي في المعايير المصرية ضمناً داخل المعايير المناظرة للدولية السابق تناولها دولياً وهي معيار المراجعة المصري رقم (٢٤٠) الخاص بالغش والخطأ ، ومعيار المراجعة المصري رقم (٣١٠) والذي يتناول المعرفة بطبيعة نشاط العميل ، ومعيار المراجعة المصري رقم (٣١٥) بعنوان تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام، والتي أشارت إلي أهمية حصول مراقب الحسابات علي المعرفة الكاملة بنشاط المنشأة وبيئتها قبل الموافقة علي التكليف بعملية المراجعة وبعد قبول التكليف.

وعلي الرغم من اهتمام المعايير الدولية والأمريكية والمصرية بالتخصص الصناعي ودوره في الارتقاء بجودة المراجعة الا أنه لعدم وجود تنظيم للمهنة في مصر فلا يوجد أي قوانين أو تشريعات مصرية تدعم من أهمية التخصص الصناعي وتعمل تطبيقه في الشركات المصرية.

ويلاحظ زيادة اهتمام منشآت المحاسبة والمراجعة بالتخصص الصناعي وذلك نتيجة لحوادث الفساد المالي وإفلاس العديد من منشآت الأعمال فضلاً عن زيادة حالات التقاضي والدعاوي القضائية ضد أعضاء المهنة ، فالتخصص الصناعي يزيد من التمسك بمعايير المراجعة ، ويعد دليلاً علي التأهيل الفني لمراقب الحسابات (المقطري، ٢٠١١)

فانتماء منشأة المحاسبة والمراجعة لأحد المكاتب العالمية الكبرى، والتي تسيطر على سوق خدمة المراجعة، يعتبر دليلاً على ارتفاع مستوى الجودة التي يقدمها المكتب ، كما أن ذلك يعد مؤشراً على السمعة الجيدة، و توافر الخبرات المهنية الكافية، لأن المكاتب الكبرى تكون أكثر قدرة على استخدام التقنيات الحديثة في عمليات المراجعة، وأكثر قدرة على أداء الخدمات المهنية الجديدة التي تلائم بيئة تكنولوجيا المعلومات، مثل خدمة التوكيد على الثقة في النظام الإلكتروني TrustSys أو الثقة في موقع الشركة على الإنترنت Web Trust وبالتالي فهي تؤدي خدمات أكثر جودة وأكثر تنظيماً.

وتخلص الباحثة مما سبق إلي أن أهمية التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات تتمثل في أنه يساعده علي تقديم خدمة مراجعة متخصصة تلبي احتياجات كل صناعة والتي يمكن أن تختلف من صناعة إلي أخرى، نظراً لاختلاف طبيعة الأنشطة التي يتم أدائها، ومن ثم فإن تخصص مراقب الحسابات يساعده علي الالمام بطبيعة نشاط الشركات ويكون أكثر خبرة ومعرفة من غير المتخصصين وذلك من شأنه أن يحسن من أدائه ويرتقي بمهنة المراجعة ويزيد الثقة في المعلومات التي يتم مراجعتها.

وقد اتفقت بعض الدراسات () (Su et al,2016 Cohan et al, 2010 Chen,2005; Habib&Bhuiyan,2011;Sarwoko&Agoes,2014

; Bergen,2013;Numan&Willekensm, 2012) ؛ لبيب ، ٢٠٠٥ ؛ متولي ، ٢٠٠٦ ؛ الحداد

٢٠٠٨، ؛ ريشو، ٢٠٠٨؛ شلا ، ٢٠١٥) علي أن أهمية التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات تتبع من أن مراقبي الحسابات المتخصصين في صناعة العميل يكون لديهم هياكل معرفة جيدة في الصناعة التي يتخصصون بها بحيث يكون بمقدورهم اكتشاف التحريفات^{١٢} بالقوائم المالية مقارنة بغيرهم ، كما أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤدي إلي زيادة درجة الإفصاح بالقوائم المالية وإضافة الثقة والمصداقية عليها، وبالتالي زيادة جودة عملية المراجعة ، كما يزيد التخصص الصناعي من قدرة مراقب الحسابات علي التحكم بمخاطر أعمال عميل المراجعة Business Risk عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعميل، ونزاهة الإدارة والمنافسة في الصناعة ، كما يؤثر التخصص الصناعي بشكل ايجابي علي جودة الأداء المهني والارتقاء بمستوي المنافسة في سوق المراجعة والارتقاء بأدوات المراجعة المستخدمة.

وعلي عكس نتيجة الدراسات السابقة أشارت بعض الدراسات (Dunn&Mayhew,2004) متولي (٢٠٠٦، موسي & فتوحة، ٢٠١٦) إلي وجود بعض السلبيات الناتجة عن تبني إستراتيجية التخصص الصناعي، سواء علي الشركة أو علي منشأة المحاسبة والمراجعة . فأشارت دراسة (Dunn&Mayhew,2004) إلي أن بعض الشركات قد تحجم عن الاستعانة بمراقب حسابات متخصص صناعيا، وذلك نظرا لأن تكلفة زيادة جودة الإفصاح في بعض الشركات قد تزيد عن المنافع المترتبة عليها، كما أن بعض الشركات لا تفضل التعامل مع مراقبي حسابات منافسيها وذلك خوفا من انتقال المعلومات الهامة عن الشركة عن طريق مراقب الحسابات^{١٣}، كما أن مراقب الحسابات المتخصص يطالب الشركة بزيادة درجة الإفصاح ولا يقبل وجود أي قصور في الإفصاح . كما أشارت دراسة (متولي، ٢٠٠٦) إلي أن التخصص الصناعي قد يؤثر بالسلب علي منشأة المراجعة من خلال زيادة مخاطر الأعمال والتقليل من إقبال العملاء علي منشأة المراجعة من قبل القطاعات الأخرى ، وذلك نتيجة لشعورها بأنها قد تكون عميل من الدرجة الثانية مما قد يؤثر علي الحصة السوقية لمنشأة المراجعة. كما أشارت دراسة (موسي & فتوحة، ٢٠١٦) أنه علي الرغم من المزايا التي تتحقق نتيجة التخصص الصناعي إلا أنه قد ينتج عنه بعض الأضرار ومنها أن مراقب الحسابات المتخصص قد يؤدي بالإضافة الي المراجعة ، خدمات أخرى نتيجة معرفته الجيدة التي، قد يطلبها العميل، مثل الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة^{١٤} أو المراجعة الداخلية مما يؤدي إلي فقدان مراقب الحسابات لاستقلاله.

^{١٢} التحريفات Misstatements: هي مجموعة من الحذف والتعديلات التي من الممكن أن يقترفها المحاسب أثناء أداء عمله. وتنقسم التحريفات عموماً إلى نوعين وهما الغش والخطأ. ويعبر الغش Fraud عن تصرف، أو فعل، مُتعمد، من قبل واحد أو أكثر من بين الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة أو الموظفين أو طرف ثالث، باستخدام الخداع للحصول على منفعة غير قانونية أو غير مُستحقة. وقد يتم ذلك إما من خلال تزييف القوائم المالية أو من خلال اختلاس الأصول. أما الخطأ Error فيعبر عن تصرف، أو فعل، غير مُتعمد في القوائم المالية، مثل الأخطاء الحسابية أو الكتابية في السجلات وفي البيانات المحاسبية والسهو أو سوء تفسير الحقائق، والتطبيق الخاطي للسياسات المحاسبية (غانم، ٢٠١٥).

^{١٣} أفعد اندماج مكتب Ernst & Whinney مع مكتب Arthur Young في مكتب واحد عام ١٩٨٩ لتكوين مكتب Ernst & Young أصبح المكتب الجديد يراجع كل من شركتي بيبسي وكوكاكولا ، وهذا الوضع لم يكن يرضي كلا الطرفين فقامت شركة بيبسي بتغيير المراجع وذلك خوفا من انتقال المعلومات إلي المنافسين.

^{١٤} الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة Non Audit Services: هي خدمات يقدمها مراقب الحسابات لعملاء المراجعة بهدف تقديم العون لهم فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية، سواء كانت إدارية، أو مالية، أو إلكترونية، أو غير ذلك (علي وشحاته، ٢٠٠٩).

وتخلص الباحثة مما سبق إلي وجود مشاكل قد تنتج عن الاستعانة بمراقب حسابات متخصص صناعيا ، ونتيجة لذلك قد تحجم بعض الشركات عن الاستعانة بمكتب مراجعة متخصص صناعيا. و لكن علي الرغم من احجام بعض الشركات عن التعامل من مراقب الحسابات المتخصص صناعيا إلا أن بعض الشركات الاخرى تسعي إلي التعامل من مراقب حسابات متخصص صناعيا وذلك نتيجة للقيمة المضافة نتيجة الاعتماد علي مراقب حسابات متخصص صناعيا وتعزيز جودة الافصاح ومن ثم جودة المراجعة ، مما ينعكس في زيادة ثقة المستثمرين ، وزيادة معرفة مراقب الحسابات بطبيعة نشاط الشركة مما يحسن من قدرته علي اكتشاف التحريفات الجوهرية والتي تنعكس بدورها في زيادة جودة الافصاح وزيادة امكانية الاعتماد علي معلومات القوائم المالية.

وتري الباحثة أنه علي الرغم من وجود العديد من المنافع المترتبة علي اعتماد الشركة علي مراقب حسابات متخصص صناعيا، إلا أنه توجد العديد من الأسباب ،السابق ذكرها ، التي تجعل بعض الشركات قد تحجم عن التعامل معه ، وبالتالي فكل شركة لها حرية المفاضلة بين منافع الاستعانة بمراقب الحسابات المتخصص ، والمشاكل المترتبة عليها لاتخاذ قرار اختيار مراقب الحسابات المناسب لاحتياجاتها.

ويجد المنتبع للدراسات التي تناولت التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وجود العديد من العوامل التي تؤثر في ، وتتأثر ، بذلك التخصص فأشارت دراسة (Chen,2005) إلي أن الشركات التي يكون لديها لجنة مراجعة، والتي لديها أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الادارة تكون اكثر احتمالا للتعامل مع مراجع متخصص صناعي، كما أشارت دراسة (Carson &Fargher,2007) إلي أن زيادة حجم اعمال عميل المراجعة يترتب عليه زياده أتعاب المراجعة وزيادة احتمال استعانتته بمراقب حسابات متخصص صناعيا.

كما يوجد العديد من الاثار الايجابية للتخصص الصناعي علي منشأة المحاسبة والمراجعة فقد توصلت دراسة (Bill et al,2014) إلي وجود تأثير للتخصص الصناعي في تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية نتيجة العمل في الصناعات ذات الطبيعة المتجانسة، مما يترتب عليه انخفاض اتعاب المراجعة وزيادة جودة المراجعة ، ومن خلال استقصاء في سوريا توصلت دراسة (شلا، ٢٠١٥) إلي أن التخصص الصناعي أدي إلي تخفيض تكلفة المراجعة ومن ثم تقليل أتعاب المراجعة لسببين، أولهما أن مراقب الحسابات الذي يكون لديه اهتمام خاص بالصناعة التي يتخصص فيها يقوم بتطوير معارفه وخبراته الخاصة بتلك الصناعة ، مما يجعله قادرا علي القيام بأداء عملية المراجعة بكفاءة أكبر ، وثانيهما أن مراقب الحسابات يستطيع توزيع تكاليف التدريب اللازمة لاكتساب المهارات في صناعة معينة بنسبة ساعات أداء عملية المراجعة لعدد كبير من العملاء ، مما يؤدي لتوزيع تكاليف تطوير الخبرة علي أكثر من عميل ويساهم بالنتيجة في تخفيض التكاليف المخصصة لكل منهم. كما أشارت الدراسة إلي أن

التخصص يقلل من الجهد المبذول من مراقب الحسابات في عملية المراجعة نتيجة زيادة فهمه بطبيعة عمل العميل.

كما توصلت دراسة (Mahdi&Moradi,2015) إلي وجود علاقة ايجابية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وميل المراجع لتعديل رأيه.

كما يوجد تأثير للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي أتعاب عملية المراجعة فقد توصلت دراسات (Fung et al,2012; Meza,2013) إلي وجود تأثير للتخصص الصناعي علي أتعاب المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت دراسة (Hay&Jeter,2008) إلي وجود تأثير للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي أتعاب المراجعة في نيوزيلندا وأطلق علي الزيادة في الأتعاب علاوة التخصص .

وفيما يخص منشآت المحاسبة والمراجعة الصغيرة أشارت دراسة (Wang et al,2011) إلي أن منشآت المحاسبة والمراجعة الصغيرة تطلب علاوة علي أتعابها نتيجة تخصصها الصناعي فقط ، علي عكس منشآت المحاسبة والمراجعة الكبيرة التي تحصل علي علاوة علي أتعابها مقابل اسمها وشهرتها وتخصصها الصناعي. ولذلك تتجه منشآت المحاسبة والمراجعة الصغيرة للتخصص الصناعي.

كما تناولت دراسات (Habib&Bhuiyan,2011; Al Bhoor&Khamees, 2016;Whitworth& Lambert,2014 ; Abidin& Zaluki,2012) دور التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات في تقليل تأخير تقرير مراقب الحسابات ،وأشارت دراسات (Habib&Bhuiyan,2011; Whitworth& Lambert,2014; Al Bhoor&Khamees, 2016;) إلي أن فترة التأخير تكون أقصر في الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مراجعين متخصصين صناعيا ، كما أضافت دراسة (Habib&Bhuiyan,2011) إلي أن تبني المعايير الدولية يزيد من فترة التأخير لكل مراقبي الحسابات فيما عدا مراقبي الحسابات المتخصصين صناعيا. بينما توصلت دراسة (Abidin& Zaluki,2012) إلي عدم وجود تأثير للتخصص الصناعي علي التعجيل من تقرير المراجعة. وفيما بينت تطبيقات الدراسات السابقة تم تطبيق دراسة (Habib&Bhuiyan,2011) في نيوزيلندا ، وطبقت دراسة (Abidin& Zaluki,2012) في ماليزيا

واستخدمت دراسة (Whitworth& Lambert,2014) عينة من الولايات المتحدة الأمريكية ،واستخدمت دراسة (Al Bhoor&Khamees, 2016) استقصاء في الأردن.

وتخلص الباحثة مما سبق إلي أنه من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر علي قرار الشركة في الاستعانة بمراقب حسابات متخصص صناعيا زيادة حجم أعمال الشركة ، ووجود لجنة مراجعة في الشركة ،ويتضح مما سبق وجود العديد من الآثار الايجابية المترتبة علي التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات والتي تنعكس بالإيجاب علي نشاط منشأة المحاسبة والمراجعة من أهمها تخفيض أتعاب المراجعة والتقليل من فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات وتخفيض تكاليف عملية المراجعة وتقليل الجهد المبذول من مراقب الحسابات في إتمام عملية المراجعة وبالإضافة الي العوامل السابقة فتوجد العديد من الدوافع للمساهمين والمنافع للإدارة ناتجة عن الاستعانة بمراقب حسابات متخصص صناعيا والتي يعتبر

من أهمها تحسين جودة المراجعة والذي ينعكس بدوره علي تحسين جودة معلومات القوائم المالية وإضفاء الثقة عليها وهو ما سيتم تناوله في الجزئية التالية.

وفيما يتعلق بقياس التخصص الصناعي فقد استخدمت الدراسات السابقة (Su et al,2016; Havasi&Davabi,2016; Chen,2005; Meza, 2010;Inderpal& Harjinder,2012 ; Dunn& Mayhew ,2004 ; Habib&Bhuiyan,2011) هذا الشأن من أهمها ، مقياس الحصة السوقية ، ومقياس نسبة المبيعات ، ومقياس الاتعاب، ومقياس عدد العملاء لكل مراجع في نفس الصناعة. وسيتم التعرض لتلك المقاييس بالتوضيح في الجزء الخاص بأشئاق الفرض الثاني.

وفي هذا الصدد حددت دراسة(موسي & فتوحة ، ٢٠١٦) مجموعة من المقاييس يمكن من خلالها تحديد ما إذا كان مراقب الحسابات أو منشأته يعد متخصصا صناعيا في مراجعة قطاع معين، حيث يعتبر مراقب الحسابات متخصصا في مراجعة قطاع ما إذا كان يراجع عددا كبيرا من المنشآت في نفس الصناعة ، أو في حالة قيامه بمراجعة منشآت كبيرة الحجم من قطاع معين. ويتم تحديد حجم المنشأة بالقطاع من خلال نسبة إجمالي مبيعاتها إلي إجمالي مبيعات القطاع بالكامل ، أو اذا كان يضم في محفظته عددا كبيرا من العملاء في نفس الصناعة.

٢-٧ التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من منظور عملائه^{١٥}

يعتبر التخصص المهني في أي مهنة من أهم عوامل النجاح وزيادة الجودة ، نظرا لان هذا التخصص يفيد في اكتساب خبرات ومهارات تحسن من كفاءة وفعالية المهام المؤداه. ونتيجة زيادة الاهتمام بتحسين جودة المراجعة في الآونة الأخيرة ودخول تكنولوجيا المعلومات في مجال المراجعة وانفتاح الأسواق وزيادة المنافسة علي مستوى عالمي فقد زاد اهتمام منشآت المحاسبة والمراجعة بالبحث عن سبل للارتقاء بالخدمات التي تقدمها ، ويعتبر التخصص الصناعي من أهم تلك السبل.

كما تعتبر جودة المراجعة مطلبًا ضروريًا لكافة الأطراف المهتمة بعملية المراجعة . فمراقب الحسابات يهيمه أن تتم عملية المراجعة بجوده عالية بهدف إضفاء المصداقية على تقريره، أما الإدارة فتحرص على أن تتم عملية المراجعة بجوده عالية لإضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة بمعرفتها، والمستفيدون يرغبون أن تتم عملية المراجعة بجوده عالية بهدف التأكد من دقة وعدالة المعلومات المالية الواردة بالقوائم التي تم مراجعتها والتي سيعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم. كما أن المنظمات المهنية تسعى إلى الارتقاء بجودة المراجعة للمحافظة على مصالح جميع الأطراف المختلفة وذلك من خلال إصدار المعايير المنظمة للمهنة والتأكد من تطبيقها. (الأهدل ، ٢٠٠٨)

وفي هذا الصدد تناولت بعض الدراسات (Kato &Semba ,2016 ;Meza, 2010;Bergen,2013Vega&Lopez,2012 ;Reichelt&Wang,2009;Inderpal& Harjinder,2012;Sonnier&Lassar, 2012;Sarwako&Sarwoko&Agoes,2014;Numan&Willekensm,

^{١٥} عملائه يقصد بهم إدارة المنشأة عميل المراجعة وأصحاب المصلحة فيها خاصة المساهمين المسؤولين عن تعيينه وعزله والتجديد له وتحديد أتعابه.

الحسابات في الارتقاء بجودة المراجعة ، الا أنها اختلفت في بيئات تطبيقها وفي منهجيتها وفي النتائج التي توصلت اليها. وفيما يتعلق ببيئات تطبيق تلك الدراسات؛ فتم تطبيق دراسة (Inderpal & Harjinder, 2012) علي عينة من الشركات الاسترالية ، وقام كل من (Sonnier & Lassar, 2012) بإجراء تجربة علي مراجعين في الولايات المتحدة الامريكية . وتم تطبيق دراسة (Meza, 2010) علي عينة من عملاء مكتب آرثر اندرسون ، و اعتمدت دراسات (Ali et al, 2015; & Sarwoko & Agoes, 2014) علي استقصاء علي عينة من مراقبي الحسابات في اندونيسيا، وتم تطبيق دراسة (Kato & Semba, 2016) في اليابان. وفيما يتعلق بنتائج الدراسات السابقة فتوصلت بعض الدراسات (Meza, 2010; Inderpal & Harjinder, 2012; Bergen, 2013) إلي عدم وجود اختلاف معنوي في جودة خدمات المراجعة بين منشآت المحاسبة والمراجعة المتخصصة وغير المتخصصة. كما توصلت دراسة (Dunn & Mayhew, 2004) إلي أن التخصص الصناعي يساعد في إضافة قيمة للمنشأة من خلال تحسين الإفصاح المحاسبي في الشركة وزيادة جودة المراجعة. و أضاف (Dunn & Mayhew, 2004) إلي أن تأثير التخصص الصناعي علي جودة الإفصاح يختلف من صناعة لأخري فيكون تأثير التخصص الصناعي علي جودة الإفصاح أقل في الصناعات التقليدية والتي تتطلب مستويات مرتفعة من الإفصاح والمراجعة، وخلصت دراسة (Numan & Willekensm, 2012) إلي أن التخصص الصناعي يساعد علي زيادة معرفة مراقب الحسابات بطبيعة الصناعة وبمخاطر العمل مما ينعكس ايجابا علي جودة المراجعة وسلامة حكم مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة. كما أشارت دراسة (Hoelscher & Seavey, 2014) إلي وجود تأثير للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات مقاسا بحصة مراقب الحسابات من اتعاب القطاع الصناعي علي تخفيض مخاطر الاعمال في الولايات المتحدة الأمريكية. كما توصلت دراسة (Sarwoko & Agoes, 2014) إلي أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلاله لهما تأثير كبير علي قدرة مراقب الحسابات علي اكتشاف الغش ومن ثم زيادة جودة المراجعة. وبذلك فان زيادة الإفصاح في تلك الشركات وزيادة الرقابة عليها تقلل من تأثير جودة المراجعة في زيادة الإفصاح. كما أضافت دراسة (Inderpal & Harjinder, 2012) أن الشركات لا تقوم بتعيين مراجعين متخصصين بشكل منتظم ولكن تلجأ فقط لتعيينهم عند الرغبة في إظهار قيمة أعلى من قيمتها الحقيقية للمستخدمين. كما أشار (Kato & Semba, 2016) إلي أن تحول منشآت المحاسبة والمراجعة من Big4 إلي Big3 يزيد من اتجاه المكتب إلي التخصص الصناعي ويزيد من جودة المراجعة.

كما توصلت دراسات (Romanus et al, 2008; He, 2015) إلي أن التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وخبرته ترتبط سلبا بإعادة اصدار القوائم المالية^{١٦} للشركة ، فنظرا لان إعادة الإصدار

^{١٦} إعادة إصدار القوائم المالية **Financial Statements Restatement**: يُقصد بها تصحيح (تنقيح) للقياس والاعتراف والإفصاح، عن عناصر القوائم المالية السابق إصدارها، لإظهار آثار تصحيح أخطاء الفترات السابقة في تلك القوائم، كما لو كانت هذه

يعتبر خبراً سيئاً بالنسبة للشركة وبالتالي فإن استعانة الشركة بمراجع متخصص صناعياً يقلل احتمال حدوث إعادة إصدار للقوائم المالية كما أنه يزيد من جودة التقارير المالية.

وفي هذا الصدد أيضاً أشارت دراسة (Stanley&Dezoort,2007) إلى أن حالات الإخفاق التي حصلت خلال السنوات الماضية في عمليات المراجعة يرجع السبب في أغلبها إلى عدم معرفة مراقب الحسابات بصناعة العميل. كما يعتبر من دوافع اهتمام الشركات بالاستعانة بمراجع متخصص صناعياً تخفيض مخاطر التي تتعرض لها الشركة ، فقد أشارت دراسة (ريشو ، ٢٠٠٨) إلى العوامل التي تدفع مراقب الحسابات للتخصص الصناعي والتي من أهمها انخفاض مخاطر الدعاوي القضائية ، انخفاض مخاطر عدم التوافق مع العملاء وزيادة دقة تقييم المخاطر المختلفة للمراجعة ، وزيادة أتعاب المراجعة وانخفاض احتمالات استقالة مراقب الحسابات ، كما أشارت إلى العوامل التي تدفع الشركات لاختيار مراجعين متخصصين صناعياً والتي من أهمها رد الفعل الإيجابي لسوق الأوراق المالية ، وزيادة جودة الإفصاح بالقوائم المالية ، ودقة تقييم فرص ودوافع ومؤشرات التلاعب ، وزيادة دقة تقييم الأخطاء الفنية وانخفاض مخاطر الدعاوي القضائية المرفوعة على هذه الشركات.

كما يساعد التخصص الصناعي على زيادة جودة الأرباح للشركة عميل المراجعة فقد تناولت دراسات (Sun& Liu, 2013; Balsam et al, 2003; Jaggi et al, 2012;Havasi&Davabi,2016;Hegazy) (et al, 2015) أثر التخصص الصناعي على جودة الأرباح وتوصلت إلى أن التخصص الصناعي يقلل من إدارة الأرباح ويساعد على زيادة جودة الأرباح، فيما عدا دراسة (Hegazy et al, 2015) التي توصلت إلى عدم وجود اختلاف في إدارة الأرباح بالنسبة للشركات التي يقوم بمراجعتها مراجعون متخصصون أو غير متخصصون بالتطبيق في مصر. كما ان دراسة (Jaggi et al, 2012) أضافت أن هذه النتائج تصلح فقط في البلدان ذات الحماية المنخفضة للمستثمرين ، ولا تنطبق في البلدان ذات الحماية المرتفعة للمستثمرين.

وتوصلت دراسة (Bhattacharya,2011) إلى وجود تأثير للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات على رد فعل الأرباح في الشركات المقيدة في بورصة نيوزيلندا ، كما توصلت دراسة (Green et al,2011) إلى أن الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مراجعون متخصصون تكون أكثر احتمالاً للإفصاح عن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية من الشركات الأخرى. وتوصلت دراسة (Xie et al,2012) إلى أنه كلما زاد التخصص الصناعي تكون تنبؤات المحللين أكثر دقة. وتوصلت دراسة (Kim et al, 2014) إلى أن القيمة السوقية للنقدية المحتفظ بها تكون أكبر بالنسبة للشركات التي يقوم بمراجعتها مراجعين متخصصين صناعياً. و توصلت دراسة (Su et al,2015) إلى وجود تأثير لطول فترة المراجعة على أسعار الأسهم ، وأن هذا التأثير يكون موجوداً فقط بالنسبة لمراقبي الحسابات المتخصصين صناعياً.

الأخطاء لم تحدث مطلقاً. ويُقصد بأخطاء الفترات السابقة في هذا التعريف: الأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، وتجاهل حقائق معينة كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية (IAS No. 8).

كما اهتمت بعض الدراسات العربية (ريشو ، ٢٠٠٨ ؛ عبد العزيز ، ٢٠١٦ ؛ المقطري ، ٢٠١١ ؛ لبيب ، ٢٠٠٥ ؛ الحداد ، ٢٠٠٨ ؛ متولي ، ٢٠٠٦ ؛ الابياري ، ٢٠٠٨) بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة بدوافع الادارة ومنافع المساهمين من التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات. وعلي الرغم من اتفاق الدراسات السابقة في الهدف منها الا أنها اختلفت في بيئات تطبيقها وفي منهجيتها وفي النتائج التي توصلت اليها .

فقد استخدمت دراسات (لبيب، ٢٠٠٥) أسلوب الدراسة التطبيقية في إجراء دراسة مقارنة بين الشركات المصرية والسعودية ، وتوصلت دراسة (متولي ، ٢٠٠٦) إلي أن التخصص الصناعي يقلل من مخاطر الغش والاحتيال ويزيد من جودة المراجعة في البيئة المصرية . كما استخدمت دراسة (الابياري ، ٢٠٠٨) أسلوب الدراسة التطبيقية وطبقت علي بيانات فعلية في البيئة المصرية وتوصلت إلي حصول بعض مراقبي الحسابات بمنشآت المراجعة الكبرى علي حصص سوقية مؤثرة مما يشير إلي وجود تخصص قطاعي في البيئة المصرية ، كما توصلت لوجود تأثير لكل من خصائص الشركة عميل المراجعة وخصائص مكتب المراجعة علي تسعير خدمة المراجعة.و طبقت دراسة (الحداد ، ٢٠٠٨) علي عينة من مراقبي الحسابات في قطاع غزة، واستخدام أسلوب الاستقصاء في جمع البيانات ، وتوصلت إلي وجود اهتمام من منشآت المحاسبة والمراجعة بالتخصص الصناعي ودوره في اكتشاف الغش والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية ، وتحديد مخاطر الصناعة بدقة مما ينعكس علي جودة المراجعة.

كما تم تطبيق دراسة (عبد العزيز ، ٢٠١٦) علي عينة من مراجعي الحسابات في ولاية الخرطوم ، وتم استخدام أسلوب الاستقصاء في جمع البيانات ، وتوصلت إلي وجود اتفاق تام بين مراقبي الحسابات الخارجيين بأهمية التخصص المهني^{١٧} لمراقب الحسابات ودوره في تحسين جودة المراجعة، كما أشار (المقطري ، ٢٠١١)إلي أهمية التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات، وذلك لأن التخصص الصناعي يؤدي إلي تخفيف حالات إخفاق المراجعة من خلال زيادة تقديره للمخاطر، كما أشار إلي زيادة الطلب علي منشآت المحاسبة والمراجعة المتخصصة. كما أشار إلي أن التخصص الصناعي يساعد علي تقليل الاستعانة بالخبراء من قبل مراقب الحسابات. واستخدم أسلوب الاستقصاء علي عينة من مراقبي الحسابات في اليمن.

وتخلص الباحثة مما سبق إلي وجود العديد من الآثار الايجابية المترتبة علي التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لعملائه عامة وأصحاب المصلحة في منشأة عميله تحديداً ، فهو يساعد المساهمين من خلال زيادة جودة التقارير المالية وجودة الإفصاح وتحسين ثقتهم في معلومات القوائم المالية ، كما يساعد ادارة الشركة من خلال تحسين سمعة الشركة وزيادة قدرتها علي الحصول علي القروض وتحسين شروط المديونية. ويعتبر البحث الحالي امتدادا للدراسات السابقة التي تناولت الآثار المترتبة علي التخصص الصناعي واثره في تحسين جودة المراجعة وانعكاس ذلك علي العديد من الابعاد ، من أهمها

^{١٧}اهتمت تلك الدراسة بالتخصص المهني لمراقب الحسابات وليس بالتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وأشارت إلي أن التخصص المهني يشير إلي التأهيل العلمي والعملية لمراقب الحسابات والتزامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها.

زيادة جودة التقارير المالية وزيادة ثقة أصحاب المصالح في معلومات القوائم المالية ومن ثم تخفيض تكلفة الاقتراض وتحسين شروط عقود الدين.

٣-٧ تكلفة الاقتراض من منظور محاسبي ومهني

تعتبر تكلفة رأس المال^{١٨} من العوامل الرئيسية لنجاح الشركة واستمرارها في السوق، وتضم تكلفة رأس المال تكلفة مصادر التمويل الداخلية (تكلفة التمويل بالملكية) ، وتكلفة مصادر التمويل الخارجية (تكلفة الاقتراض أو تكلفة التمويل بالمديونية) .

وترجع أهمية تكلفة رأس المال إلى تأثيرها المباشر على تعظيم قيمة المنشأة، كما يترتب عليها العديد من القرارات المالية التي تتخذها الإدارة، مثل استخدامها عند حساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية كأساس للمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتاحة. (سعد الدين، ٢٠١٤) . ويهتم البحث الحالي بأثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات على تكلفة التمويل بالمديونية أو تكلفة الاقتراض.

ووفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ تعرف تكلفة الاقتراض بأنها الفوائد والتكاليف الأخرى^{١٩} التي تتكبدها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال. وقد اتاح المعيار تحميل تكلفة الاقتراض على الفترة المالية التي حدثت فيها التكلفة أو رسمتها إذا ارتبطت بحيات أو انشاء الأصول.

ويري (Gray et al,2009) أن تكلفة الاقتراض طويلة الأجل هي معدل الفائدة الفعلي الذي تدفعه المنشأة للمقرض بعد تعديله بمقدار الوفورات الضريبية ، وأن تكلفة الدين على الشركة هي عبارة عن معدل العائد المطلوب من قبل المقرضين للقبول بإقراض الشركة. وتقاس تكلفة الدين بمعدل الخصم الذي تتساوى عنده حصيله الأموال التي تم الحصول عليها بالاقتراض ، والقيمة الحالية للفائدة المدفوعة ولدفعات تسديد المبلغ الأصلي المقترض. كما عرف آخرون تكلفة الديون على تحديد معدل الفائدة المطلوب في الأسواق المالية مقابل الاقتراض طويل الأجل مثل القروض من البنوك وغيرها والتي تعد من الديون غير المتداولة بالبورصة، أو إصدار قرض السندات، وهو من الديون القابلة للتداول ، ولكنه قليل في سوق المال المصري (سعد الدين، ٢٠١٤ ؛ المدبولي ، ٢٠١٦)

كما عرفت بعض الدراسات (المدبولي ، ٢٠١٦ ؛ سعد ، ٢٠١٥) تكلفة الاقتراض على أنها معدل العائد الواجب اكتسابه على الاستثمارات الممولة بالقروض بحيث لا تتأثر المكاسب المرتبطة بأصحاب حقوق الملكية ، وعرفها آخرون على أنها معدل العائد الفعلي الذي تكون فيه القيمة الحالية لأصل القرض والفوائد مساوية للمبلغ الصافي الذي يستلم من الشركة

^{١٨} **تكلفة رأس المال Cost of Capital**: يُقصد بها تكلفة الحصول على الأموال التي تحتاج إليها الشركة من مصادر التمويل طويلة الأجل، والتي تتضمن التمويل بالاقتراض والتمويل بأموال الملكية. ويتم قياس تكلفة رأس المال بدلالة معدل العائد المتوقع على الاستثمار، والذي يتم قياسه باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Asset Pricing Model) كالتالي: $R_i = R_f + B_i (R_m - R_f)$ ، حيث يعبر R_i عن معدل العائد المتوقع على الاستثمار، بينما يعبر R_f عن معدل العائد الخالي من المخاطرة، ويعبر R_m عن معدل عائد السوق، أما $B_i (R_m - R_f)$ فيعبر عن سعر المخاطرة التي يحصل عليها المستثمر كعائد إضافي لقبوله الاستثمار (غانم، ٢٠١٥)

^{١٩} يقصد بالتكاليف الأخرى استهلاك الخصم أو علاوة الخصم أو العلاوة الخاصة بالاقتراض ، أو أى رسوم أخرى ، وكذلك فروق العملة عند الاقتراض بالعملة الأجنبية. (معيار المحاسبة المصري ١٤ لسنة ٢٠١٥)

ويعتمد قياس تكلفة الاقتراض علي تحديد معدل الفائدة المطلوب في الأسواق المالية مقابل الاقتراض طويل الأجل مثل القروض من البنوك وغيرها، والتي تعد من الديون غير المتداولة بالبورصة ، أو اصدار قرض السندات وهو من الديون القابلة للتداول وقليل الاستخدام في سوق المال المصري (سعد الدين ، ٢٠١٤).

و في هذا الصدد اتفقت العديد من الدراسات السابقة (Chan and Hsu, 2013; Achek&Gallali,2015;; Kim &Song,2011; Fields et al , 2012) علي قياس تكلفة الاقتراض من خلال مصروف الفائدة المدفوعة منسوبة إلي متوسط القروض قصيرة وطويلة الأجل، مع مراعاة خصم الوفورات الضريبية ، نتيجة خصم تكاليف الاقتراض عند تحديد الوعاء الضريبي، وفقا لقانون الضرائب علي الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وقد تناولت العديد من الدراسات محددات تكلفة الاقتراض ، والتي منها دراسة (Chan and Hsu, 2013) التي توصلت لوجود علاقة طردية بين عدد طبقات الملكية وتكلفة الاقتراض ودراسات (Chan and Hsu, 2013; Gigler et al, 2009; سعد الدين ، ٢٠١٤ ; المدبولي ، ٢٠١٦ ;) التي أشارت لوجود تأثير لمستوي التحفظ المحاسبي علي تكلفة الاقتراض وشروط عقود الدين. كما أشارت دراسات (Xinyi, 2010 ; سعد ، ٢٠١٥) إلي أن زيادة جودة الأرباح المحاسبية تنعكس في تخفيض تكلفة الاقتراض. كما أشارت دراسة (Fields et al , 2012) إلي أن جودة مجلس الادارة تساعد في تخفيض تكلفة الاقتراض ، فكلما زادت استقلالية مجلس الادارة تزيد قدرة الشركة علي الاقتراض وتستطيع الاقتراض بأسعار فائدة أقل والحصول علي شروط أفضل في عقد الدين. كما توصلت دراسات (المطيري، ٢٠١٠، Lambert, 2007; Jiang et al, 2011;) إلي أنه كلما زاد مستوي إفصاح الشركة وزادت شفافية المعلومات المحاسبية يقل مستوي عدم تماثل المعلومات مما ينعكس في انخفاض تكلفة الديون. وتوصلت دراسة (Francis et al,2005) إلي أنه كلما زادت جودة الاستحقاقات تقل تكلفة الديون.

كما أشار البعض (Fortin&Pittman,2004; Achek&Gallali,2015; Hyytinen&Vaananen,2007; Kim

2008, Karjalainen;&Song,2011) إلي أنه كلما زادت جودة المراجعة تقل تكلفة الاقتراض نتيجة زيادة مصداقية معلومات القوائم المالية، و أضافت دراسة (Zhang et al,2017) إلي أن الشركات التي تعتمد علي مراقب حسابات متخصص صناعيا تزيد جودة المراجعة لديها وتكون تكلفة الاقتراض لها أقل من غيرها.

وبشأن البعد المحاسبي لتكلفة الاقتراض تعتبر المعلومات المحاسبية مدخلات لنموذج قياس تكلفة الاقتراض ، وبذلك تتأثر تكلفة الاقتراض بجودة تلك المعلومات وتوقيتها وملاءمتها وكفائتها والسياسات المحاسبية المتبعة. بمعنى أن تكلفة الاقتراض يتم حسابها اعتمادا علي مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية من المعلومات المنتجة في ضوء اطار اعداد التقارير المالية المطبق في مصر.

وبشأن البعد المهني لتكلفة الاقتراض فان زيادة جودة المراجعة من شأنها تحسين مصداقية معلومات القوائم المالية و زيادة الثقة واضفاء المصداقية علي القوائم المالية للشركات وبالتالي تمكن الشركة من

الحصول علي تمويل اضافي بمعدلات فائدة أقل وتحسين شروط القروض وبالتالي فان جودة المراجعة تعتبر من أهم محددات تكلفة الاقتراض. بمعنى أن البعد المهني لتكلفة الاقتراض يتركز فيما تصيفه المراجعة ذات الجودة ، التي قام بها مراقب حسابات متخصص صناعيا ، من مصداقية للمعلومات المحاسبية المستخدمة في حساب تكلفة الاقتراض.

وتخلص الباحثة مما سبق إلي وجود العديد من المحددات التي من شأنها التأثير علي تكلفة الاقتراض في الشركة والتي من منها زيادة جودة المراجعة والتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وهو ما يتناوله البحث بالدراسة في الجزئية التالية.

٧-٤ تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض واشتقاق الفرضين الأول و الثاني للبحث

نظرا لان زيادة جودة المعلومات المحاسبية تساعد علي تقليل مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات، ومن ثم تساعد في تخفيض مشاكل الاقتراض وتقليل تكلفة الدين ، فإنه من المفترض أن التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات من شأنه أن يعزز من جودة المعلومات المحاسبية والتي من شأنها أن تقلل من تكلفة الدين وتحسن من شروط الدين.

وبشأن أثر جودة المراجعة والتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض فقد أشار البعض (Karjalainen,2011;Fortin&Pittman,2004;Acheh&Gallali,2015;Almutairi,2006; Li et al,2010; Almutairi,2008) إلي أنه كلما زادت جودة المراجعة تقل تكلفة الاقتراض نتيجة زيادة مصداقية معلومات القوائم المالية ، وذلك لان المراجعين المتخصصين صناعيا يستطيعون زيادة الثقة واضفاء المصداقية علي القوائم المالية للشركات مقارنة بغير المتخصصين. كما أن الشركات التي تعتمد علي مراجعين متخصصين صناعيا يحصلون علي تمويل إضافي بمعدلات فائدة أقل مقارنة بالعملاء الذين يعتمدون علي مراجعين غير متخصصين ، وذلك نتيجة زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية.وتوصلت دراسة (Li et al,2010) إلي أنه كلما زادت جودة المراجعة، من خلال الاستعانة بمراقب حسابات متخصص صناعيا ، تتخفف مخاطر المعلومات ، مما يعكس في تخفيض تكلفة الاقتراض.

كما أشار كلا من (Hyytinen&Vaananen,2007; Karjalainen ,2008) إلي أن اختيار مراقب حسابات ذو شهرة وسمعة مرتفعة يعمل علي زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية ، مما يقلل من تكلفة الاقتراض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وأشارت دراسة (Kim &Song,2011) إلي أن ارتفاع جودة المراجعة يسهل الحصول علي الدين ويقلل من تكلفة الاقتراض. كما أشارت دراسة (Chen et al,2015) إلي أن رأى مراقب الحسابات له تأثير علي تكلفة الاقتراض، فالبنوك تسهل من شروط الاقتراض كلما كانت الشركة تعتمد علي مراقب حسابات ذي جودة ، وكلما كان رأيه نظيف.كما أن البنوك تعتبر القوائم المالية ، التي تم مراجعتها من قبل مراجع متخصص، أكثر قيمة ومصداقية، وبالتالي يساعد التخصص الصناعي في تخفيض تكلفة الاقتراض وتحسين شروط الدين. كما توصلت دراسة (Shabanipour&Amiri,2016)إلي أن زيادة جودة المراجعة تحسن من قدرة الشركة علي سداد ديونها ، كما يوجد تأثير للفرص الاستثمارية علي العلاقة بين جودة المراجعة وقدرة الشركة علي سداد ديونها.

كما أشارت دراسة (Zhang et al,2017) إلي أن الشركات التي تعتمد علي مراقب حسابات متخصص صناعيا تزيد جودة المراجعة لديها وتكون تكلفة الاقتراض لها أقل من غيرها، وذلك لان مراقب الحسابات المتخصص صناعيا يكون لديه دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وطبيعة أعمال الشركة ، مما يمكنه من أداء عملية المراجعة بجودة. كما أن التخصص الصناعي لمراجع معين في صناعة معينة يكسبه شهرة في تلك الصناعة، مما يحفز له زيادة جودة المراجعة للحفاظ علي تلك السمعة، من خلال مقاومة ضغوط العميل، ووضع معايير صارمة عند أداء عملية المراجعة لتقليل مخاطر وجود تحريفات في المعلومات المحاسبية.

وعلي عكس نتيجة الدراسات السابقة أشارت دراسة (Sijie,2013)إلي عدم وجود اختلاف في مصروف الفائدة الذي تتحمله الشركة عندما تستعين بمراقب حسابات ذي جودة.

ويلاحظ اتفاق معظم الدراسات السابقة علي أن التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات يحسن من جودة المراجعة، ومن ثم ينعكس هذا التأثير في تخفيض تكلفة الاقتراض. كما اتفقت هذه الدراسات في منهجيتها

فاستخدمت اسلوب الدراسة التطبيقية إلا أنها اختلفت في بيئات تطبيقها ، فقد تم تطبيق دراسات

(Fortin&Pittman,2004; Sonnier&Lassar, 2012; Li et al,2010; Sijie,2013; Chen et)

(al,2015)علي الشركات الأمريكية المدرجة في البورصة ، بينما تم تطبيق دراسة (Zhang et al,2017) في

الصين، وتم تطبيق دراسة(Karjalainen,2008) في فنلندا . وتم تطبيق دراسة(Achek&Gallali,2015)

في تونس، وتوصلت دراسة (Karjalainen,2011) إلي تلك النتيجة في فنلندا. وتم تطبيق دراسة

(Shabanipour&Amiri,2016) علي الشركات المقيدة في بورصة طهران.

مما سبق يتضح اتفاق الدراسات السابقة علي أثر خصائص جودة المراجعة، وخاصة التخصص

الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات، علي تكلفة الاقتراض ، إلا انه يوجد ندرة في الدراسات العربية ،

وخاصة المصرية، التي تناولت تلك العلاقة ، وهو ما تعتبره الباحثة دافعا لاختبار تلك العلاقة في

البيئة المصرية وعليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

الفرض الأول : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي

تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

من تحليل الدراسات السابقة ، التي تناولت التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات ، يلاحظ وجود

العديد من الطرق التي تم استخدامها في قياس التخصص الصناعي فقد استخدمت

دراسات)

(Stanley&Dezoort,2007;Dunn&mayhew,2004;Almutairi,2006;Bergen,2013;Ma

yhew&Wilkins,2003;) نسبة حصة مراقب الحسابات في مراجعة صناعة معينة وتم قياسه من

خلال الحصة السوقية لمراقب الحسابات من مبيعات الصناعة وبذلك يكون التخصص مساوياً لإجمالي

مبيعات عميل المراجعة / إجمالي مبيعات العملاء في نفس صناعة العميل، فاذا كان يراجع أكثر من

١٠% من شركات قطاع معين يأخذ قيمة (واحد) ، ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك.

كما استخدمت دراسة (Hope et al,2008) عدد العملاء لكل مراجع في نفس الصناعة. ويتم قياسه من خلال عدد عملاء صناعة معينة لدى مراقب الحسابات / إجمالي عدد عملاء الصناعة.

واستخدمت دراسات (Stanley&Dezoort,2007;Habib&Bhuiyan,2011) أتعاب المراجعة كمقياس للتخصص الصناعي. ويتم قياس التخصص من خلال: أتعاب مراقب الحسابات من صناعة معينة / إجمالي أتعاب الصناعة ، فإذا كان يحصل علي أتعاب تعادل ٢٠% ، أو أكثر، من أتعاب المراجعة في صناعة معينة يأخذ قيمة (واحد) ، ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك. أو من خلال اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب مراقب الحسابات من عملاء نفس الصناعة .

واعتمدت دراسة (Havasi&Davabi,2016) علي قياس التخصص الصناعي من خلال مقياسين؛ المقياس الأول عبارة عن الحصة السوقية للمراجع من الأتعاب / أتعاب الصناعة ، و المقياس الثاني من خلال الحصة السوقية للمراجع من إجمالي أصول الصناعة.

ونظرا لوجود العديد من الطرق لقياس التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات ، ونظرا لصعوبة الحصول علي بيانات عن أتعاب المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية فقد تم الاعتماد علي مقياسين لقياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وهما إجمالي المبيعات وعدد العملاء.

وفي هذا الصدد توصلت دراسة (Havasi&Davabi,2016) إلي أن اختلاف طريقة قياس التخصص الصناعي يؤدي إلي نتائج مختلفة ، فعند استخدام الحصة السوقية لمراقب الحسابات من أتعاب الصناعة توصلت الدراسة الي عدم وجود تأثير للتخصص الصناعي علي جودة التقارير المالية، بينما عندما تم قياس التخصص الصناعي بدلالة الحصة السوقية لمراقب الحسابات من إجمالي أصول الصناعة توصلت إلي وجود أثر معنوي للتخصص علي جودة التقارير المالية.

وترى الباحثة أن اختلاف طريقة قياس التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات يمكن أن ينتج عنها اختلاف في نتائج اختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض ، ولإجراء تحليل حساسية قياسا علي الدراسة السابقة ، يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث كما يلي:

الفرض الثاني : يختلف تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف طريقة قياس هذا التخصص
7- تحليل أثر الخصائص التشغيلية لعميل المراجعة كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض واشتقاق الفروض من الثالث إلي السابع
توجد العديد من الخصائص التشغيلية للشركات التي من شأنها أن تؤثر علي قرارات الأطراف المختلفة سواء أطراف داخلية كإدارة الشركة والعاملين أو أطراف خارجية كالمستثمرين والمحللين الماليين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح ، وقد تناولت بعض الدراسات (Meza, 2010; Chen et

al,2015;Wang et al,2011)Fortin&Pittman,2004; Green et al,2011; ;Hoelscher&Seavey,2014;Karjalainen ,2008; Francis et al,2005Kim et al, 2012;(Balsam et al, 2003;Numan&Willekensm, 2012;)

كل من التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض ،

وفيما يلي جدول يلخص الخصائص التشغيلية للشركة التي تم استخدامها في الدراسات السابقة.

المرجع	العلاقة الرئيسية	الخصائص التشغيلية المستخدمة	نتائج الدراسة
Balsam) (et al, 2003	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي زيادة جودة الأرباح	التدفق النقدي للشركة وحجمها ومديونيتها	توصلت الدراسة إلي أن التخصص الصناعي يساعد علي تحسين جودة المراجعة ، ومن ثم زيادة جودة الأرباح. كما أشارت الدراسة لوجود تأثير لحجم الشركة ومديونيتها وتدفقها النقدي علي جودة المراجعة.
) Fortin&Pittma (n,2004	المتغيرات المعدلة للعلاقة بين اختيار مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض	عمر الشركة ومديونيتها وتدفقها النقدي وهيكل أصولها	توصلت الدراسة الي أن اختيار مراقب حسابات من Big 6 يقلل من معدل فائدة الاقتراض ، وتزيد تلك العلاقة كلما قل عمر الشركة ، كما أن القيمة الاقتصادية المضافة نتيجة سمعة المراجع تقل مع زيادة عمر الشركة ، ولا يوجد تأثير لباقي المتغيرات.
(Stanly& Dezoort, 2007)	أثر تغيير المراجع كمقياس لجودة المراجعة علي إعادة إصدار القوائم المالية	عمر الشركة و التخصص الصناعي لمراقب الحسابات مقاسا بحصته من مبيعات الصناعة	توصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي لتغيير مراقب الحسابات علي إعادة اصدار القوائم المالية ، كما يعتبر التخصص الصناعي من المتغيرات الرقابية التي من شأنها التأثير علي إعادة اصدار القوائم المالية.
Karjalainen (,2008)	أثر اختيار مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	عمر الشركة ومديونيتها وربحيتها ونموها وحجمها ونوع الصناعة وتاريخ نهاية السنة المالية	توصلت الدراسة إلي أن اختيار مراقب حسابات ذو شهرة وسمعة مرتفعة يعمل على زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية مما يقلل من تكلفة الاقتراض ولكن العلاقة غير معنوية ويوجد تأثير لكل المتغيرات الرقابية علي تكلفة الاقتراض.
(Hay& Jeter,2008)	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي أتعاب المراجعة	حجم الشركة وملموسية أصولها ومديونيتها وربحيتها	توصلت الدراسة إلي أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يرتبط ايجابيا بزيادة أتعاب المراجعة واطلق عليها علاوة التخصص في نيوزيلندا.
Romanus et) (al,2008	أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتغييره علي إعادة اصدار القوائم المالية	مديونية الشركة وتدفقها النقدي وحجمها و ربحيتها وعمرها	توصلت الدراسة إلي انخفاض احتمال إعادة اصدار القوائم المالية للشركات التي يتم مراجعتها من خلال مراجعين متخصصين مقارنة بغيرهم ، كما يوجد تأثير لتغيير المراجعة علي إعادة اصدار القوائم المالية.
(Almutairi, 2008)	أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض	حجم الشركة وربحيتها ومديونيتها	توصلت الدراسة إلي وجود تأثير للتخصص الصناعي مقاسا من خلال حصة المراجع من مبيعات الصناعة عاي تكلفة الاقتراض.
(Reichelt&Wan g,2009)	أثر التخصص الصناعي علي جودة المراجعة	مديونية الشركة وتدفقها النقدي وحجمها	توصلت الدراسة لوجود تأثير ايجابي معنوي للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي جودة المراجعة ، كما يوجد تأثير معنوي للمتغيرات لرقابية السابقة علي

جودة المراجعة.			
توصلت الدراسة إلي عدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين جودة المراجعة للمراجعين المتخصصين وغير المتخصصين صناعيا بالتطبيق في البيئة الكندية.	عمر الشركة وحجمها وربحيتها وحصتها السوقية ونمو مبيعاتها وتدقيقها النقدي	أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي جودة المراجعة.	(Meza, 2010)
توصلت الدراسة لوجود تأثير للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وأتباع المراجعة علي العلاقة بين تغيير المراجع وجودة المراجعة ، كما يعتبر التدقيق النقدي وعمر الشركة متغيرات رقابية من شأنها التأثير علي جودة المراجعة.	التدفق النقدي وعمر الشركة	أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وأتباع المراجعة كمتغيرات معدلة علي العلاقة بين تغيير المراجع وجودة المراجعة مقاسة بجودة الاستحقاقات	(Lim,2010)
توصلت الدراسة إلي أنه كلما زادت جودة المراجعة تنخفض مخاطر المعلومات مما ينعكس في تخفيض تكلفة الاقتراض.	عمر الشركة وحجمها وربحيتها ومديونيتها	أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي المستوى الدولي وعلي المستوى المحلي علي تكلفة الاقتراض	(Li et al,2010)
توصلت الدراسة إلي أن مكاتب المراجعة الكبرى تحصل علي أتعاب أكبر مقابل اسمها وشهرتها وتخصصها الصناعي ، بينما المكاتب الصغيرة تحصل علي أتعاب أكبر مقابل تخصصها الصناعي فقط.	ربحية الشركة ومديونيتها وحجمها	أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي أتعاب المراجعة	(Wang et al,2011)
توصلت الدراسة إلي أن الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مراجعين متخصصين صناعيا تكون أكثر احتمالا للإفصاح عن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية من الشركات الأخرى.	عمر الشركة	الارتباط بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وإفصاح الشركة عن جوانب الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية.	(Green et al,2011)
توصلت الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة وتكلفة الاقتراض في فنلندا ، كما توصلت إلي أنه من المتغيرات التي تؤثر علي تكلفة الاقتراض انخفاض جودة الاستحقاقات وتعديل رأي المراجع في فنلندا.	عمر الشركة وحجمها ومديونيتها وتدقيقها النقدي	أثر جودة المراجعة علي تكلفة الاقتراض	Karjalainen, (2011)
توصلت الدراسة إلي عدم وجود تأثير لجودة المراجعة مقاسة من خلال التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي رد فعل الأرباح في النيوزيلندية.	مديونية الشركة ونموها وحجمها	أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي رد فعل الأرباح	(Bhattacharya,2011)
توصلت الدراسة إلي أن التخصص الصناعي يساعد علي زيادة معرفة المراجع بطبيعة الصناعة وبمخاطر أعمال العميل ، مما ينعكس في سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.	حجم الشركة ومديونيتها وربحيتها وتدقيقها النقدي ونوع الصناعة	أثر التخصص الصناعي وضغوط المنافسة علي جودة المراجعة من خلال سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية	(Numan&Willekensm, 2012)
توصلت الدراسة إلي أن متغيرات ربحية الشركة وحجمها ومديونيتها تعتبر العوامل الأكثر تأثيرا علي أتعاب المراجعة.	ربحية الشركة وحجمها ومديونيتها	تحديد العوامل الأكثر تأثيرا علي العلاقة بين التخصص الصناعي وجودة المراجعة مقاسة باتعاب المراجعة.	(Jiang et al,2012)
توصلت الدراسة إلي أنه كلما زاد التخصص	حجم الشركة وربحيتها	أثر التخصص الصناعي علي	(Xie et al,2012)

الصناعي تكون تنبؤات المحللين الماليين أكثر دقة	ومديونيتها	خصائص تنبؤات المحللين الماليين	
توصلت الدراسة إلي وجود زيادة في اتعاب المراجعين المتخصصين مقارنة بغيرهم خلال الفترات قبل وبعد تطبيق قانون SOX في الولايات المتحدة الأمريكية.	حجم الشركة ومديونيتها وربحيتها	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي أتعاب المراجعة	Fung et) (al,2012
توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ايجابية بين التخصص الصناعي وجودة الأرباح ، ولكن تلك العلاقة تتحقق فقط في الدول ذات الحماية المنخفضة للمستثمرين ، ولا تنطبق علي الدول ذات الحماية المرتفعة للمستثمرين.	ربحية الشركة ومديونيتها وحجمها	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي جودة الأرباح.	Jaggi et al,) (2012
توصلت الدراسة إلي وجود ارتباط سلبي بين ادارة الأرباح وحوكمة الشركات في الشركات التي تعتمد علي مراقب حسابات متخصص صناعيا في الولايات المتحدة الأمريكية.	مديونية الشركة وربحيتها	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحوكمة الشركات علي ادارة الأرباح	(Sun&Lui, 2012)
توصلت الدراسة إلي أن طول فترة وجود مراجع متخصص صناعيا في الشركة يزيد من جودة المراجعة ، كما أنها ترتبط بوجود اتعاب مراجعة اضافية غير عادية.	مديونية الشركة وحجمها وتدققها النقدي	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي جودة المراجعة وعلي أتعاب المراجعة	(Vega&Lopez,2 012)
توصلت الدراسة إلي وجود تأثير للتخصص الصناعي علي تحسين جودة المراجعة وزيادة اتعاب المراجعة ، كما يوجد تأثير للمتغيرات الرقابية علي جودة المراجعة.	مديونية الشركة وربحيتها ونموها وتدققها النقدي	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي جودة المراجعة وزيادة أتعاب المراجعة	(Meza,2013)
توصلت الدراسة إلي عدم وجود علاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة المراجعة ، كما أشارت الدراسة لوجود تأثير لحجم الشركة ومديونيتها علي جودة المراجعة	حجم الشركة ومديونيتها	العلاقة بين التخصص الصناعي وجودة المراجعة	(Bergen,2013)
توصلت الدراسة إلي وجود انخفاض في اتعاب المراجعة التي يحصل عليها المراجعين المتخصصين مقارنة بغير المتخصصين ، كما لم يحدث انخفاض في جودة المراجعة نتيجة انخفاض اتعاب المراجعة ، ويوجد تأثير للمتغيرات الرقابية السابقة علي تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية نتيجة العمل في الصناعات ذات الطبيعة المتجانسة.	ربحية الشركة وعمرها وحجمها وتدققها النقدي ومديونيتها	دور التخصص الصناعي في تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية نتيجة العمل في الصناعات ذات الطبيعة المتجانسة، وانخفاض اتعاب المراجعة.	(Bill et al,2014)
توصلت الدراسة إلي أن القيمة السوقية للنقدية المحتفظ بها تكون أكبر بالنسبة للشركات التي	ربحية الشركة ومديونيتها وتدققها النقدي	أثر جودة المراجعة مقاسة بالتخصص الصناعي علي القيمة السوقية للنقدية المحتفظ	(Kim et al, 2014)

يقوم بمراجعتها مراجعين متخصصين صناعيا .		بها	
توصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي مقاسا من خلال اتعاب المراجعة علي مخاطر الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية .	مديونية الشركة وربحيتها وعمرها وحجمها	العلاقة بين أتعاب المراجعة كمقياس للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات ومخاطر الاعمال	(Hoelscher & Seavey, 2014)
توصلت الدراسة إلي أن رأي المراجع له تأثير علي تكلفة الاقتراض فالبنوك تسهل من شروط القروض كلما كانت الشركة تعتمد علي مراجع ذي جودة وكلما كان رأي المراجع نظيف .	خصائص الشركة ، وخصائص الصناعة وخصائص القرض وتاريخ نهاية السنة المالية	أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة القروض وشروط المديونية	Chen et al, 2015
توصلت الدراسة إلي أن جودة المراجعة ترتبط سلبيا بتكلفة الاقتراض ، كما توجد علاقة ايجابية بين تأخير التقارير المالية وتكلفة الاقتراض .	حجم الشركة ، والقدرة علي السداد ، وملموسية الاصول وخسارة الشركة ونوع الصناعة	أثر حجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة المراجعة وتأخير تقرير الارباح علي تكلفة الاقتراض	Achek & Gallali, 2015
توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ايجابية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وميل المراجع لتعديل رأيه ، وبالتالي فان التخصص الصناعي ينعكس في تحسين جودة التقارير المالية في ايران .	حجم مكتب المراجعة والعاقد علي الاصول وحجم الشركة ونتيجة السنة المالية	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي ميله لتعديل رأيه	(Mahdi & Moradi, 2015)
توصلت الدراسة لوجود تأثير ايجابي معنوي لكل من حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي جودة المراجعة في اندونيسيا .	التدفق النقدي للشركة ومديونيتها	أثر حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي علي جودة المراجعة	(Ali et al, 2015)
توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية بين تأخير تقرير المراجع وتغيير المراجع ولا يوجد تأثير للتخصص على العلاقة السابقة ، كما يوجد تأثير للتخصص الصناعي علي تأخير تقرير المراجعة .	ربحية الشركة ومديونيتها وحجمها	أثر تغيير مراقب الحسابات والتخصص الصناعي علي تأخير تقرير المراجعة .	(Al Bhoor & Khames, 2016)
توصلت الدراسة إلي أن التخصص الصناعي لا يؤثر علي جودة التقارير المالية عند قياسه باتعاب المراجعة ، ولا يوجد تأثير للتخصص علي جودة المراجعة عند قياسه من خلال الحصة السوقية لمكتب المراجعة من اجمالي أصول الصناعة في الشركات المقيدة ببورصة طهران .	حجم الشركة وربحيتها ومديونيتها	أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي جودة التقارير المالية	Havasi & Davabi, 2016

وفيما يتعلق بالدراسات العربية فقد كانت في معظمها (الابباري ، ٢٠٠٨ ؛ الاهدل ، ٢٠٠٨ ؛ الحداد ، ٢٠٠٨ ؛ المطيري، ٢٠١٠ ؛ الزاوي والشاوش ، ٢٠١٥ ؛ المقطري ، ٢٠١١ ؛ سعد ، ٢٠١٥ ؛ دبور ، ٢٠١٣ ؛ شلا ، ٢٠١٥) دراسات ميدانية تعتمد علي أسلوب الاستقصاء ، كما استخدمت دراسة (سعد الدين ، ٢٠١٤) اسلوب الدراسة التطبيقية عند دراسة العلاقة بين التحفظ وكلا من تكلفة رأس المال

وقيمة الشركة واستخدمت حجم الشركة ونوع مكتب المراجعة كمتغيرات رقابية. كما استخدمت دراسة (الابباري، ٢٠٠٨) اسلوب الدراسة التطبيقية وأشار إلي وجود تأثير لكلا من خصائص مكتب المراجعة وخصائص الشركة عميل المراجعة علي تسعير خدمة المراجعة.

وتخلص الباحثة مما سبق يتضح وجود اهتمام من الدراسات الأجنبية السابقة بأثر الخصائص التشغيلية لعميل مراقب الحسابات علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض ، ويعتبر من أكثر الخصائص التشغيلية استخداما في الدراسات السابقة ربحية الشركة ومديونية الشركة وحجم الشركة وعمر الشركة والتدفق النقدي التشغيلي للشركة.

وعلي الرغم من اهتمام الدراسات الأجنبية بتلك العلاقات إلا أنه توجد حاجة لتحديد مدي وجود تلك العلاقات في البيئة المصرية ، وذلك لندرة الدراسات المصرية ذات الصلة من جهة ، ولضعف منهجياتها من جهة أخرى. أضف إلي ذلك أن الدراسات الأجنبية السابقة كانت في معظمها تسير في اتجاه معالجة الخصائص التشغيلية هذه كمتغيرات رقابية والقليل منها أهتم باختبار أثر هذه الخصائص كمتغيرات معدلة للعلاقة محل الدراسة الحالية.

لذلك يعتبر من دوافع البحث الحالي محاولة اختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض ، وعليه يمكن اشتقاق الفروض التالية للبحث :

الفرض الثالث : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض الرابع : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض الخامس : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدفق النقدي التشغيلي للشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض السادس : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمديونية الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الانشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض السابع : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض في شركات قطاع الانشاءات المقيدة بالبورصة المصرية

٦-٦ منهجية البحث

يهدف هذا الجزء من البحث الي عرض منهجية البحث المستخدمة لاختبار فروض البحث في بيئة الاعمال المصرية من خلال التعرض لكل من ؛ أهداف ومجتمع وعينة ونموذج ومتغيرات وادوات واجراءات الدراسة التطبيقية، وذلك علي النحو التالي:

7-6-1 الهدف من الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث ، لتحديد ما اذا كان هناك تأثير للتخصص الصناعي علي تكلفة الاقتراض، من جهة، و ما اذا كان يوجد تأثير للخصائص التشغيلية للشركة (عمر الشركة وحجم الشركة وربحية الشركة ومديونية الشركة، والتدفق النقدي التشغيلي للشركة)علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض، من جهة أخرى.

7-6-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الاوراق المالية. وقد تم اختيار عينة تتمثل في شركات قطاع الانشاءات البالغ عددها ٢٦ شركة وذلك عن فترة أربع سنوات من ٢٠١٢ - ٢٠١٥، وبذلك تبلغ عدد المشاهدات ١٠٤ مشاهدة والتي تمثل عينة الدراسة.

7-6-3 أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تتمثل أدوات الدراسة التطبيقية في القوائم والتقارير المالية للشركات المكونة لعينة الدراسة، والتي تم من خلالها قياس متغيرات الدراسة. كما تتمثل إجراءات الدراسة في تجميع القوائم والتقارير المالية للشركات وقياس متغيرات الدراسة تمهيدا لإجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة. وقد شملت البيانات التي تم تجميعها لقياس متغيرات الدراسة: إجمالي الأصول ، إجمالي المبيعات ، صافي الربح بعد الضريبة، التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، مصروف الفائدة ،معدل الضريبة ، إجمالي القروض أول الفترة، إجمالي القروض آخر الفترة.

7-6-4 نموذج البحث

المتغيرات المعدلة

١-ربحية الشركة
٢-عمر الشركة
٣- حجم الشركة
٤- مديونية الشركة
٥- التدفق النقدي التشغيلي
للشركة

تكلفة
الاقتراض

المتغير التابع

التخصص
الصناعي

المتغير

٧-٦-٥ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تضمنت فروض البحث متغير مستقل واحد وهو التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات والذي تم قياسه من خلال مقياسين وهما الحصة السوقية وعدد العملاء ، كما تضمنت الفروض متغير تابع واحد وهو تكلفة الاقتراض وقد تم قياسه من خلال متوسط معدل الفائدة مقسوما علي متوسط القروض طويلة وقصير الاجل خلال السنة ، واخيرا اشتمل البحث علي مجموعة من المتغيرات المعدلة للعلاقة والتي يمكن أن تؤثر علي التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض وهي حجم الشركة وربحية الشركة ومديونية الشركة والتدفق النقدي للشركة وعمر الشركة وفيما يلي جدول يوضح متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياس كل منها واتجاه تأثيرها المفترض:

المتغيرات	الرمز	نوعه	توصيفها وطريقة قياسها	اتجاه التأثير
التخصص الصناعي	MS Cus	مستقل	يقصد بالتخصص الصناعي تمتع مراقب الحسابات بخبرة طويلة وفهم عميق لعملاء صناعة معينة. وتم قياسه بطريقتين وهما: - الحصة السوقية لمراقب الحسابات من اجمالي المبيعات للصناعة Market share (Stanley & Dezoort, 2007; Dunn & mayhew, 2004; Mayhew & Wilkins, 2003;) - وعدد العملاء من الصناعة. (Hope et al, 2008)	-
تكلفة الاقتراض	DC	تابع	وتعرف بأنها التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة لاقتراضها للأموال ، ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية: (Kim et al., 2007 ; Karjalainen , 2011; Fortin & Pitten, 2004) مصرف الفائدة (1 - معدل الضريبة)	
			متوسط القروض قصيرة وطويلة الأجل والسندات في بداية ونهاية السنة المالية ويتم حساب متوسط القروض قصيرة وطويلة الأجل والسندات في بداية ونهاية السنة المالية بالمعادلة التالية: القيمة الدفترية للقروض قصيرة وطويلة الأجل والسندات في بداية ونهاية السنة المالية	
			2	
حجم الشركة	size	معدل	ويقصد بحجم الشركة اجمالي أصولها ، وتم قياسه بدلالة لوغاريتم إجمالي الأصول . (Francis et al, 2005 ; Meza, 2010; Karjalainen , 2008;)	+

عمر الشركة	Age	معدل	ويقصد بعمر الشركة مدة ادراج الشركة في البورصة بالسنوات و تم قياسه من خلال عدد السنوات من بداية ادراج الشركة في البورصة الي سنة الدراسة. وذلك تمشيا مع الدراسات السابقة (Stanley&Dezoort,2007;Karjalainen ,2008;) (Meza, 2010 Fortin&Pitten,2004
التدفق النقدي التشغيلي للشركة	cash	معدل	ويقصد به التدفق النقدي التشغيلي للشركة الناتج من الانشطة التشغيلية. ويتم قياسه من خلال : التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية /اجمالي الاصول. وذلك تمشيا مع الدراسات السابقة (Meza,2010;) (Fortin&Pittman,2004;
مديونية الشركة	Lev	معدل	يقصد بها قدرة الشركة علي سداد ديونها ، وتم قياسها من خلال درجة الرفع المالي للشركة ^{٢٠} ، وقد تم استخدام نسبة إجمالي الالتزامات الي إجمالي الاصول لتكون مؤشرا للدلالة على درجة الرفع المالي في شركات عينة الدراسة (Karjalainen,2008; Fortin&Pittman,2004; Francis et al,2005)
ربحية الشركة	ROA	معدل	ويقصد بها قدرة الشركة علي تحقيق ارباح ، وتم اختيار معدل العائد على الاصول كمقياس للأداء المالي للشركة، وتم قياسه من خلال نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب الي إجمالي قيمة الاصول (Meza, 2010; Francis et al,2005; Karjalainen ,2008;)

٦-٦-٧ النموذج الاحصائي المستخدم

استهدفت فروض البحث اختبار أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض ، واختبار ما اذا كان يوجد اختلاف في ذلك التأثير بسبب اختلاف طريقة قياس التخصص الصناعي ، واختبار أثر بعض المتغيرات المعدلة لتلك العلاقة ، واختبار فروض البحث تم صياغة نموذج الانحدار التالي :

$$DC = \beta 0 + \beta 1 MS + \beta 2 Cus + \beta 3 age + \beta 4 cash + \beta 5 size + \beta 6 lev + \beta 7 ROA + \beta 8 MS * lev + \beta 9 Cus * lev + \beta 10 MS * ROA + \beta 11 Cus * ROA + \beta 12 MS * Age + \beta 13 Cus * Age + \beta 14 MS * cash + \beta 15 Cus * cash + \beta 16 MS * size + \beta 17 Cus * size + E$$

^{٢٠} وتستخدم هذه النسبة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها ادارة الشركات ، بالإضافة الي اعتبارها من المؤشرات المهمة التي توضح الملاءة المالية في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة الاجل، وكلما انخفضت هذه النسبة زادت قدرة الشركة على سداد ديونها ، وكلما زادت هذه النسبة قلت قدرة الشركة على سداد ديونها. وبالتالي ترتبط طرديا مع تكلفة الاقتراض

حيث أن:

- DC: تكلفة الاقتراض
- MS : التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات مقاسا من خلال الحصة السوقية لمراقب الحسابات من اجمالي مبيعات الصناعة
- Cus: التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات مقاسا من خلال عدد العملاء
- Age: عمر الشركة
- Cash: التدفق النقدي التشغيلي للشركة
- Size: حجم الشركة
- Lev: مديونية الشركة
- ROA: ربحية الشركة
- MS* lev:التخصص (مبيعات)*الرفع المالي
- Cus*lev:التخصص (عملاء) *الرفع المالي
- MS* ROA:التخصص (مبيعات) * الربحية
- Cus* ROA:التخصص (عملاء) *الربحية
- MS* Age:التخصص(مبيعات)* عمر الشركة
- Cus* Age:التخصص(عملاء)* عمر الشركة
- MS* cash:التخصص (مبيعات)*التدفق النقدي
- Cus* cash:التخصص (عملاء) * التدفق النقدي
- MS* size:التخصص (مبيعات)* حجم الشركة
- Cus* size:التخصص (عملاء) * حجم الشركة
- E : تمثل الخطأ العشوائي، و يمثل ذلك الجزء من تكلفة الاقتراض الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى، لا يتضمنها النموذج.
- $\beta 1$ -- $\beta 17$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة والمعدلة

٧-٧ نتائج اختبار فروض البحث

نتناول في هذه الفرعية نتائج اختبار فروض البحث كالتالي:

أ- استهدف الفرض الأول للبحث اختبار أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض. ونظرا لأنه تم قياس التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات من خلال مقياسين فقد تم اختبار الفرض من خلال تحديد تأثير كلا المتغيرين (المقياسين) علي تكلفة الاقتراض ولاختبار ذلك الفرض تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، وظهرت النتائج كما يلي:

R ² القدرة التفسيرية للنموذج	نتيجة اختبار F test		نتيجة اختبار T test		المتغيرات
	sig	value	sig	value	
.391	،، ،،	3.171	.017	2.433-	التخصص (مبيعات) MS
			.006	2.821	التخصص (عملاء) Cus
			.001	3.595	Age عمر الشركة
			.764	.301	Cash التدفق النقدي
			.014	2.508	size حجم الشركة
			.450	- .758	lev الرفع المالي
			.061	1.901-	ROA ربحية الشركة
			.444	.768	التخصص مبيعات * الرفع المالي MS* lev
			.744	- .327	التخصص (عملاء) * الرفع المالي Cus * lev
			.014	2.503-	التخصص (مبيعات) * الربحية MS* ROA
			.012	2.561	التخصص (عملاء) * الربحية Cus * ROA
			.015	2.480	التخصص (مبيعات) * عمر الشركة MS* Age
			.001	3.507-	التخصص (عملاء) * عمر الشركة Cus * Age
			.035	2.142	التخصص (مبيعات) * التدفق النقدي MS* cash
			.053	1.962-	التخصص (عملاء) * التدفق النقدي Cus * cash
.031	2.188	التخصص (مبيعات) * حجم الشركة MS* size			

			.01 4	2.51 9-	التخصص (عملاء) * حجم الشركة * size Cus *
--	--	--	----------	------------	--

ويتضح من نتائج نموذج الانحدار أن قيمة R^2 مساوية (0,39) ، مما يشير الي أن متغيرات الدراسة تستطيع تفسير 39 % فقط من التغير في المتغير التابع ، وهو ما يشير إلي وجود عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر علي تكلفة الاقتراض بخلاف التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات والخصائص التشغيلية للشركة وتعتبر هذه النتيجة منطقية نظرا لإشارة العديد من الدراسات السابق ذكرها إلي وجود الكثير من المتغيرات المؤثرة علي تكلفة الاقتراض.

كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.171) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوي (0,05) مما يشير إلي معنوية نموذج الانحدار وصلاحيته لتفسير نتائج الفروض . كما بلغت Pvalue للمتغير المستقل (التخصص مقاسا بالحصصة السوقية من مبيعات الصناعة) (0.017). أقل من (0,05) مما يشير إلي وجود تأثير معنوي لذلك المتغير علي تكلفة الاقتراض. و بلغت Pvalue للمتغير المستقل (التخصص مقاسا بعدد العملاء) (0,006) أقل من (0,05) مما يشير إلي وجود تأثير معنوي لذلك المتغير علي تكلفة الاقتراض.

وعلي ذلك يتم قبول الفرض الاول القائل بوجود تأثير معنوي لكل من التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات سواء تم قياسه من خلال الحصصة السوقية لمراقب الحسابات من اجمالي مبيعات الصناعة ، أو من خلال عدد عملائه في الصناعة ، علي تكلفة الاقتراض.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Almutairi,2006; Achek&Gallali,2015;) التي أشارت إلي أن المراجعين المتخصصين صناعيا يكونون أكفاء في اضاء المصدقية علي القوائم المالية لعملائهم مقارنة بغير المتخصصين ، كما أن الشركات التي تعتمد علي مراجعين متخصصين صناعيا تحصل علي تمويل إضافي بمعدلات فائدة أقل مقارنة بالشركات التي تعتمد علي مراجعين غير متخصصين، وذلك نتيجة زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية، مما ينعكس في تخفيض تكلفة الاقتراض. كما تختلف النتيجة السابقة مع نتيجة دراسة (Sijie,2013) التي أشارت إلي عدم وجود اختلاف في مصروف الفائدة الذي تتحمله الشركة عندما تستعين بمراقب حسابات متخصص صناعيا.

ب- استهدف الفرض الثاني للبحث اختبار ما اذا كان تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض يختلف باختلاف طريقة قياس التخصص الصناعي. وكما يتضح من نتائج نموذج الانحدار فإن كلا المتغيرين لهما تأثير معنوي علي تكلفة الاقتراض، ولكن اتجاه التأثير مختلف، فتأثير التخصص الصناعي مقاسا (بالحصصة السوقية من مبيعات القطاع) كان تأثيرا سلبيا

مما يشير إلي إنه كلما زادت الحصة السوقية لمراقب الحسابات من مبيعات الصناعة تنخفض تكلفة الاقتراض لدي عملائه. بينما كلما زاد عملاء مكتبه من نفس الصناعة تزداد تكلفة الاقتراض . ويتضح من تلك النتيجة أن العبرة ليست بزيادة عدد العملاء ولكن بحجم الشركة (عمليل المراجعة) وقيمة مبيعاتها. فكلما زادت الحصة السوقية لمكتب المراجعة من مبيعات الصناعة كلما انخفضت تكلفة الاقتراض ، ولا يحدث هذا الانخفاض بزيادة عدد عملاء المراجعة في صناعة معينة.

وعلي ذلك يتم قبول الفرض الثاني القائل بوجود اختلاف في تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض باختلاف طريقة قياس التخصص الصناعي.

وتتفق النتيجة السابقة مع نتيجة دراسة (Havasi&Davabi,2016) التي أشارت إلي أن اختلاف طريقة قياس التخصص الصناعي يؤدي إلي نتائج مختلفة.

ح- كما استهدفت الفروض من الثالث إلي السابع اختبار ما اذا كانت الخصائص التشغيلية للشركة (حجم الشركة ومديونية الشركة وربحية الشركة وعمر الشركة والتدفق النقدي للشركة) تؤثر علي العلاقة السابقة . وكما يتضح من نتائج نموذج الانحدار فقد كانت P value لمتغيرات حجم الشركة وعمر الشركة (٠,٠١٤ - ٠,٠٠١) علي التوالي مما يشير لوجود تأثير لكلا المتغيرين علي تكلفة الاقتراض. وعلي العكس من ذلك كانت P value لمتغيرات ربحية الشركة ومديونية الشركة والتدفق النقدي للشركة (٠,٠٦ - ٠,٤ - ٠,٧) علي التوالي مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي لتلك المتغيرات علي تكلفة الاقتراض. كما كانت Pvalue لنتيجة التفاعل بين المتغيرات معنوية بالنسبة لكل المتغيرات المعبرة عن الخصائص التشغيلية للشركة فيما عدا مديونية الشركة في حالة قياس التخصص من خلال الحصة السوقية لمراقب الحسابات من مبيعات الصناعة ، بينما كانت Pvalue لنتيجة التفاعل بين المتغيرات معنوية بالنسبة لكل المتغيرات المعبرة عن الخصائص التشغيلية للشركة فيما عدا التدفق النقدي للشركة ومديونية الشركة في حالة قياس التخصص من خلال عدد العملاء .

وعلي ذلك يتم قبول كل من الفرض الثالث والرابع والسابع كلية ، وقبول الفرض الخامس جزئيا ، ورفض الفرض السادس تماما.

وتخلص الباحثة مما سبق إلي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لعمر الشركة وحجم الشركة علي تكلفة الاقتراض، كما يوجد تأثير للمتغيرات التفاعلية على العلاقة فيما عدا متغير مديونية الشركة في حالة قياس التخصص من خلال الحصة السوقية لمراقب الحسابات في مبيعات الصناعة ، ومديونية الشركة والتدفق النقدي للشركة في حالة قياس التخصص من خلال عدد العملاء، وتري الباحثة أن عدم تأثر العلاقة السابقة بمعدل المديونية يمكن ارجاعه إلي عدم وجود تأثير لمعدل المديونية علي تكلفة الاقتراض وذلك علي عكس ما توصلت اليه معظم الدراسات السابقة (Fortin&Pittman,2004;Hoelscher&Seavey,2014; Karjalainen ,2008 ; Francis et al,2005; Kim et al, 2014; Balsam et al, 2003; Wang et al,2011; Numan&Willekensm, 2012;)

وفيما يلي جدول يلخص نتائج اختبار فروض البحث:

نتيجة اختبار الفرض	صيغة الفرض	رقم الفرض
تم قبوله	يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض	الفرض الأول
تم قبوله	يختلف تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض باختلاف طريقة قياس هذا التخصص	الفرض الثاني
تم قبوله	يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لعمر الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض	الفرض الثالث
تم قبوله	يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحجم الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض	الفرض الرابع
تم قبوله جزئيا	يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتدفق النقدي التشغيلي للشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض	الفرض الخامس
تم قبوله	يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمديونية الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض	الفرض السادس
تم رفضه	يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لربحية الشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات و تكلفة الاقتراض	الفرض السابع

٧-٨ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يستهدف هذا الجزء من البحث عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث بشقيه النظري والتطبيقي ، والإجابة علي أسئلته ، بالإضافة الي اقتراح بعض التوصيات ومجالات البحث. كما يلي:

٧-٨-١ نتائج البحث والإجابة علي أسئلته

استهدف البحث دراسة واختبار تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض، ودراسة و اختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة كمتغيرات معدلة علي العلاقة السابقة ، وذلك بالتطبيق علي أحد القطاعات من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهو قطاع الإنشاءات . وتم الإجابة علي أسئلته كما يلي:

ركز السؤال الأول للبحث علي ماهية التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وأهميته وتم الإجابة علي هذا السؤال نظريا ، وأمكن تعريف التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي أنه قيام مراقب الحسابات بأداء خدمة المراجعة إلي عملاء ينتمون إلي قطاع ، أو نشاط ، صناعي واحد ، بما يضمن تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها شركات القطاع نفسه، وامكانية الحصول علي المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات. و أهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات تتمثل في أنه يساعد مراقب الحسابات علي تقديم خدمة مراجعة متخصصة تلبى احتياجات كل صناعة ، والتي يمكن أن تختلف من صناعة إلي أخرى، نظرا لاختلاف طبيعة الأنشطة التي يتم أداؤها، ومن ثم فإن تخصص مراقب الحسابات يساعده علي الالمام بطبيعة نشاط الشركات ويكون أكثر خبرة ومعرفة من غير المتخصصين والذي من شأنه أن يحسن من أدائه ويرتقي بالمهنة المراجعة ويزيد الثقة في المعلومات التي يتم مراجعتها.

وفيما يتعلق بقياس التخصص الصناعي فقد استخدمت الدراسات السابقة العديد من المقاييس للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات من أهمها ، مقياس الحصة السوقية ، ومقياس نسبة المبيعات ، ومقياس الاتعاب ، ومقياس عدد العملاء لكل مراجع في نفس الصناعة . وقد تم اختيار مقياسي الحصة السوقية لمراقب الحسابات من مبيعات الصناعة وعدد عملاء مراقب الحسابات من الصناعة.

ركز السؤال الثاني للبحث علي دوافع المساهمين ومنافع الادارة من تكليف مراقب حسابات متخصص صناعيا لمراجعة حسابات الشركة. وتم الاجابة علي هذا السؤال نظريا حيث اتضح أن من دوافع الادارة عند الاستعانة بمراجع متخصص تخفيض مخاطر الدعاوي القضائية ، وتخفيض مخاطر عدم التوافق مع العملاء ، و رد الفعل الايجابي لسوق الاوراق المالية ، وزيادة جودة الافصاح بالقوائم المالية، ودقة تقييم فرص ودوافع ومؤشرات التلاعب ، وزيادة دقة تقييم الاخطاء الفنية وانخفاض مخاطر الدعاوي القضائية. كما يساعد التخصص الصناعي علي تخفيض تكلفة المراجعة ومن ثم تقليل اتعاب المراجعة وانخفاض احتمالات استقالة مراقب الحسابات.

ركز السؤال الثالث للبحث علي تكلفة الاقتراض من منظور محاسبي ومهني، وتم الاجابة عليه نظريا حيث خلصت الدراسة إلي تعريف تكلفة الاقتراض علي انها معدل الفائدة الفعلي الذي تدفعه المنشأة للمقرض بعد تعديله بمقدار الوفورات الضريبية. واتقت العديد من الدراسات السابقة علي قياس تكلفة الاقتراض من خلال مصروف الفائدة المدفوعة منسوبة إلي متوسط القروض قصيرة وطويلة الأجل مع مراعاة خصم الوفورات الضريبية نتيجة خصم تكاليف الاقتراض عند تحديد الوعاء الضريبي وفقا لقانون الضرائب علي الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وبشأن محددات تكلفة الاقتراض ، فمن أهمها وفقا للدراسات السابقة مستوي التحفظ المحاسبي ، جودة الارباح المحاسبية، واستقلالية مجلس الادارة، وجودة المراجعة والتي يعتبر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات أحد ابعادها، وأن البعد المحاسبي لتكلفة الاقتراض يرتبط باعتماد حسابها علي المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام معلومات المحاسبة المالية ، بينما بعدها المهني يرتبط بمصادقية هذه المعلومات من خلال مراجعة القوائم المالية نفسها ، والتي تكون أكثر جودة في ظل تخصص مراقب الحسابات صناعياً.

كما ركز السؤال الرابع للبحث علي أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض. وقد تم الاجابة علي هذا السؤال نظريا وعمليا. وفيما يتعلق بالشق النظري فقد أشارت العديد من الدراسات إلي وجود تأثير لجودة المراجعة والتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض. وخلصت الدراسة إلي أنه علي الرغم من اهتمام الدراسات الأجنبية بأثر خصائص جودة المراجعة وخاصة التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض، إلا أنه يوجد ندرة في الدراسات العربية وخاصة المصرية التي تناولت تلك العلاقة ، وهو ما اعتبرته الباحثة دافع لاختبار تلك العلاقة في البيئة المصرية. وعمليا توصل البحث نتيجة اختبار الفرض الأول إلي وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض، سواء تم قياس التخصص من خلال حصة عملاء مكتب المراجعة من مبيعات الصناعة أو من خلال عدد العملاء .

ونظرا لوجود العديد من الطرق لقياس التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات فقد توقعت الباحثة أن اختلاف طريقة قياس التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات من شأنها أن تؤثر علي العلاقة السابق اختبارها ، لذلك فقد تم اشتقاق فرض لاختبار هل يختلف تأثير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات علي تكلفة الاقتراض باختلاف طريقة قياس التخصص الصناعي.

وعمليا اتضح ثبوت صحة الفرض، فعلي الرغم من أن كلا المتغيرين لهما تأثير معنوي علي تكلفة الاقتراض فقد كان اتجاه التأثير مختلفاً فتأثير التخصص الصناعي مقاسا بمبيعات عملائه إلي اجمالي مبيعات القطاع كان له تأثيراً سلبياً مما يشير إلي إنه كلما زادت الحصة السوقية لمراقب الحسابات في مبيعات الصناعة تنخفض تكلفة الاقتراض للشركات المتعاملة معه. بينما كلما زاد عملاء مكتب المراجعة من نفس الصناعة تزداد تكلفة الاقتراض . ويتضح من تلك النتيجة أن العبرة ليست بزيادة عدد العملاء ولكن بحجم الشركة (عميل المراجعة) وقيمة مبيعاتها. فكلما زادت الحصة السوقية لعملاء مكتب

المراجعة من مبيعات الصناعة كلما انخفضت تكلفة الاقتراض ، ولا يحدث هذا الانخفاض بزيادة عدد عملاء المراجعة في الصناعة .

ركز السؤال الخامس للبحث علي ما إذا كانت الخصائص التشغيلية للشركة تعمل كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض. ونظريا فقد تناولت العديد من الدراسات أثر الخصائص التشغيلية للشركة علي كل من التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض وبالتالي توجد حاجة لتحديد مدي وجود تأثير لتلك المتغيرات علي العلاقة السابقة في البيئة المصرية ، لذلك اشتمت الباحثة خمسة فروض لاختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض

و أما عمليا فقد اتضح أن هناك تأثيراً ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة وحجم الشركة علي تكلفة الاقتراض، كما يوجد تأثير للمتغيرات التفاعلية على العلاقة، فيما عدا متغير مديونية الشركة في حالة قياس التخصص من خلال الحصة السوقية لعملاء مراقب الحسابات من مبيعات الصناعة ، ومديونية الشركة والتدفق النقدي للشركة في حالة قياس التخصص من خلال عدد العملاء .

٢-٨-٧ توصيات البحث

في ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج في شقيه النظري والتطبيقي ، وفي ضوء الإجابة علي أسئلته ، توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة توجه منشآت المحاسبة والمراجعة إلي التخصص الصناعي لتحقيق العديد من المزايا من أهمها تقليل الجهد المبذول وتحسين جودة المراجعة وزيادة حصتها من سوق المهنة.
- علي هيئة الرقابة المالية القيام بتنظيم ورش عمل واعداد نشرات لتثقيف المساهمين بالمرود الايجابي للتخصص الصناعي علي جودة التقارير المالية وأسعار الأسهم.
- ضرورة اجراء المزيد من البحوث المحاسبية في مجال التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات من منظور مهني، نظرا لأهميته ودوره في زيادة كفاءة وجودة عملية المراجعة ، من جهة، وخدمتي الفحص المحدود واختبار المعلومات المالية المستقبلية من جهة أخرى.
- علي أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية إدراج موضوع التخصص الصناعي مراقب الحسابات ضمن موضوعات المؤتمرات التخصصية المحاسبية ، كما يجب أن يتم تدريسه لطلاب الدراسات العليا.
- ينبغي وجود إرشادات لمعايير المراجعة المصرية توجه منشآت المحاسبة والمراجعة لسبل الارتقاء بجودة المراجعة والتي من أهمها التخصص الصناعي لهذه المنشآت.

٣-٨-٧ مجالات البحوث المستقبلية

تعتقد الباحثة بأن المجالات التالية تحتاج إلى مزيد من البحوث المستقبلية :

- دراسة تحليلية للعوامل المحددة لجودة المراجعة في منشآت المحاسبة والمراجعة المتخصصة صناعيا.
- دراسة استكشافية لتحديد مدى اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على مراجعين متخصصين وأثر ذلك على زيادة القدرة على الاقتراض.
- نحو تفسير منطقي لأسباب زيادة توجه منشآت المحاسبة والمراجعة نحو التخصص الصناعي
- أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات على توقيت الإفصاح عن القوائم المالية ووقتية المعلومات المحاسبية
- أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات على ميل الإدارة لممارسة السلوك الانتهازي و ارتكاب الغش.
- أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات على سلامة حكم مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة
- أثر التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات على ميل مراقب الحسابات لتعديل رأيه.
- الدور الوسيط للتخصص الصناعي في العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية.
- أثر تخصص مراقب الحسابات صناعيا على جودة الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية
- أثر تخصص مراقب الحسابات صناعيا على جودة المراجعة المستمرة

مراجع البحث

- ١- المراجع العربية
- الأبياري ، هشام فاروق (٢٠٠٨) " التخصص القطاعي لمراقب الحسابات والطبيعة الاقتصادية

- لسوق خدمة المراجعة في مصر- دراسة ميدانية" ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا ، ٢(١) : ٦٢-١ .
- الأهدل، عبد السلام سليمان قاسم(٢٠٠٨) "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية" ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة أسيوط .
- الحداد ، سامح عبد الرزاق (٢٠٠٨) " تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره علي جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة " دراسة تطبيقية علي منشآت المحاسبة والمراجعة العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الاسلامية -غزة -فلسطين.
- دبور، خالد موسي(٢٠١٣)" دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية علي المصارف الوطنية العامة في فلسطين- رسالة ماجستير - عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي -كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة الأزهر -غزة.
- ريشو ، بديع الدين (٢٠٠٨) " العوامل المؤثرة في قرار المراجع بالتخصص الصناعي وأهميتها النسبية عند اختيار المراجع الخارجي : دراسة تحليلية تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة بنها، العدد الثاني.
- الزاوي ، علي عبد الحفيظ ؛ الشاوش، البشير عبد الله (٢٠١٥)"أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية " مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال -العدد الاول: ١٢٩-١٤٥ .
- سعد الدين، ايمان محمد(٢٠١٤)" تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة" مجلة المحاسبة والمراجعة - جامعة بني سويف ، ٢(١):٢٩٩-٣٤٢ .
- سعد، وهيب عبد الله درهم (٢٠١٥) " أثر جودة الأرباح المحاسبية علي تذبذب تكلفة الاقتراض : دراسة ميدانية علي القطاع المصرفي اليمني- المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية - مصر، ٦(١) : ١٥-٣٥ .
- شلا ، محمد نزار(٢٠١٥) "أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة - دراسة ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد -قسم المحاسبة - جامعة دمشق.
- عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف،(٢٠١٦)" مدي مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة - دراسة ميدانية" مجلة العلوم الاقتصادية ، ١٧(١):٤٢-٥٦ .
- علي، عبد الوهاب نصر، وشحاتة السيد شحاتة. ٢٠٠٩. قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة

- والمراجعة في مواجهة الأزمات المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عوض، آمال، (2006) ،قياس أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري،المجلة المصرية للدراسات التجارية ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة، العدد الأول،:237 – 171.
 - غانم ، محمود أحمد العاصي(٢٠١٥)"دراسة واختبار أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المُقيدة بالبورصة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة الإسكندرية .
 - لبيب، خالد عبد المنعم (٢٠٠٥)" دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الاداء المهني للمراجع الخارجي"-دراسة تطبيقية مقارنة ، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة الإسكندرية. العدد الأول: ٨٣-١٨٣.
 - متولي ، أحمد زكي حسين(٢٠٠٦) "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة"،مجلة التجارة والتمويل ،كلية التجارة، جامعة طنطا: ١٦٥-٢٣٧. 165
 - محمد، عبد الله محمد(٢٠٠٥) " أثر الاختلافات في عوامل مخاطر العميل على عمليات قرار المراجعين في إطار التخطيط متعدد المراحل لعملية المراجعة: دراسة اختبارية على بيئة المراجعة في مصر"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص ١
 - المدبولي ، داليا محمد خيرى، (٢٠١٦)"تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمدىونية -دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية" مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ،٢(٢):٧٨٩-٨٥٧.
 - المطيري، فلاح حمود شرار (٢٠١٠) " الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض- دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية الكويتية "رسالة ماجستير -كلية الاعمال - قسم المحاسبة - جامعة الشرق الأوسط.
 - المقطري ، معاذ طاهر صالح (٢٠١١)" أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة-دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٧ - العدد الرابع:٤٠٥-٤٣٨.
 - منصور، أشرف محمد إبراهيم،(٢٠١٣) "دور الجهات المسؤولة عن تنظيم مزاوله مهنة المراجعة في تفعيل سياسة التخصص الصناعي للمراجعين الخارجيين"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد ٥٦ .
 - موسى ، علي محمد ؛ فتوحة ، مصطفى ساسي(٢٠١٦) " التخصص الصناعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة"، المجلة الجامعة -العدد الثامن: ٩١-١٢٠.

- Abidin, S. and Zaluki, N.A., (2012). Auditor industry specialism and reporting timeliness. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 65, pp.873-878.
- Achek, I. and Gallali, M.I., (2015). Audit quality, timely disclosure, and the cost of debt: Tunisian evidence. **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 11(4):194-209.
- Al Bhour, A.Y. and Khamees, B.A., (2016). Audit Report Lag, Audit Tenure and Auditor Industry Specialization; Empirical Evidence from Jordan. **Jordan Journal of Business Administration**, 12(2).
- Ali S. ,Risa M. , Aulia P. (2015) “ Audit Firm Size, Auditor Industry Specialization and Audit Quality: An Empirical Study of Indonesian State Owned Enterprises”**Research Journal of Finance and Accounting** ,6(22):1-14.
- Almutairi, A.R., (2006). The economic consequences of auditor industry specialization. Dissertation Doctor, The School of Accounting and The Faculty of College of Business, Florida
- ----- (2008). Does auditor industry specialization matter? Evidence from the bond market. **available at www.ssrn.com**. Atlantic U university.
- Arens, A. A., Best, P., Shailer, G., Fidler, B., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2011). **Auditing Assurance Services in Australia: An Integrated Approach**. 8th edition. Pearson Australia, NSW 2086.
- -----, Mark. S. Beasley & Randal. J. Elder. (2010). **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**. 13th edition. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
- Balsam, S., Krishnan, J. and Yang, J.S., (2003). “ Auditor industry specialization and earnings quality” . **Auditing: A journal of practice & Theory**, 22(2), pp.71-97.
- Bergen,V.B.(2013).”**Auditor Industry Specialization and Audit Quality**” Master Thesis Department Accountancy Tilburg School of Economics and Management Tilburg University.
- Bhattacharya, S.,(2011). **Auditor industry specialization and earnings response coefficient: a New Zealand perspective**(Doctoral dissertation, Auckland University of Technology).
- Bill, K.L., Jeter, D.C. and Stein, S.E., (2014). Auditor industry specialization and evidence of cost efficiencies in homogenous

industries. **The Accounting Review**, 90(5), pp.1721-1754.

- Carson, E., & Fargher, N. (2007). "Note on audit fee premiums to client size and industry specialization". **Accounting & Finance**, 47(3), 423-446.
- Chan, A.L. and Hsu, A.W.H., (2013). Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan. *The International Journal of Accounting*, 48(3), pp.390-413.
- Chen, P.F., He, S.H., Ma, Z.M. and Stice, D. (2015), "The information role of audit opinions in debt contracting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 61 No. 1, pp. 121-144.
- Chen, Y., R. Moroney, and K. Houghton, (2005), Audit committee composition and the use of an industry specialist audit firm, **Accounting and Finance** 45, 217–239.
- Cohan, S.F., Jeter, D.C., & Naiker, V. (2010). Are All Industry Specialist Auditors The Same? Working Paper at Auckland Business School, University Of Auckland. NZ.
- Coulier, A. S., Jeny, A. and Jiang, L., (2015). The validity of auditor industry specialization measures. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 35(1), pp.139-161.
- Dunn, K.A. and Mayhew, B.W., (2004). Audit firm industry specialization and client disclosure quality. **Review of Accounting Studies**, 9(1), pp.35-58.
- Fields, L.P., Fraser, D.R. and Subrahmanyam, A., (2012). Board quality and the cost of debt capital: The case of bank loans. **Journal of Banking & Finance**, 36(5), pp.1536-1547.
- Fortin, S. & Pittman, J.A. (2007), "The role of auditor choice in debt pricing in private firms", **Contemporary Accounting Research**, 24(3:)859–896.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. and Schipper, K., (2005). The market pricing of accruals quality. **Journal of accounting and economics**, 39(2), pp.295-327.
- Fung, S.Y.K., Gul, F.A. and Krishnan, J., (2012). City-level auditor industry specialization, economies of scale, and audit pricing. **The Accounting Review**, 87(4), pp.1281-1307.
- Giger, F., Kanodia, C., Sapra, H. and Venugopalan, R., (2009). Accounting conservatism and the efficiency of debt contracts. **Journal of Accounting Research**, 47(3), pp.767-797.
- Green E.R. . Huang H, W., and Le, C.C.,(2011)," The Association between Auditor Industry Specialization and Firms'

Disclosure of Internal Control Weaknesses”, **International Journal of Auditing**,1(15): 204–216 .

- Habib, A. and Bhuiyan, M.B.U., (2011)." Audit firm industry specialization and the audit report lag". **Journal of international accounting, auditing and taxation**, 20(1), pp.32-44.
- Havasi, R. and Darabi, R.,(2016). The Effect of Auditor’s Industry Specialization on the Quality of Financial Reporting of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange. **Asian Social Science**, 12(8): 92.
- Hay, D. and Jeter, D., (2011). The pricing of industry specialisation by auditors in New Zealand. **Accounting and business research**, 41(2), :171-195.
- He,L.J.,(2015). Auditor industry specialization, auditor Experience, and accounting restatements. **International Business Management**, 9(7), pp.1686-1697.
- Hegazy ,M. , Al Sabagh A. and Hamdy, R.,(2015),” The Effect of Audit Firm Specialization on Earnings Management and Quality of Audit Work “ **Journal of Accounting and Finance** ,. 15(4): 143-163.
- Hoelscher, J., & E. Seavey, S. (2014). Auditor industry specialization and corporate risk-taking. **Managerial Auditing Journal**, 29(7), 596-620.
- Hope, O.K., Kang, T., Thomas, W.B. and Yoo, Y.K., (2008). Impact of excess auditor remuneration on the cost of equity capital around the world. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 24(2), pp.177-210.
- Hyytinen, A. and Väänänen, L(2007). **Mandatory auditor choice and small firm finance: Evidence from Finland (No. 950)**. ETLA Discussion Papers, The Research Institute of the Finnish Economy (ETLA).
- International Auditing and Assurance Standard Board. (2008). **Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing**: International Standard on Auditing No. 200, IFAC

- Jaggi, B., Gul, F.A. and Lau, T.S.C., (2012). “Auditor Industry Specialization, Political Economy and Earnings Quality: Some Cross-Country Evidence”. **Journal of International Financial Management & Accounting**, 23(1), pp.23-61.

- Jiang, H., Habib, A. and Hu, B., (2011). Ownership concentration, voluntary disclosures and information asymmetry in New Zealand. **The British Accounting Review**, 43(1), pp.39-53.
- Jiang, L., Jeny -Cazavan, A. and Audoussert-Coulier, S., (2012). **Who are Industry Specialist Auditors? Comptabilites et innovation**, May 2012, Grenoble, France. pp.cd-rom.
- Karjalainen, J., (2011), "Audit Quality and Cost of Debt Capital for Private Firms: Evidence from Finland", **International Journal of Auditing**, Vol.15: 88-108.
- Karjalainen, J., (2008). "Auditor Choice and Cost of Debt Financing for Private SMEs." **Working paper**: 1-29.
- Kato, R. and Semba, H.D., (2016). Influence Of The Audit Market Shift From Big 4 To Big 3 On Audit Firms' industry Specialization And Audit Quality: Evidence From JAPAN. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 20(3), p.62.
- Kim, J.B, Dan A. S., Michael T. S., & Cheong H. Y., (2007), "Voluntary Audits and the Cost of Debt Capital for Privately Held Firms: Korean Evidence", **available at www.ssrn.com**.
- Kim, J.B. and Song, B.Y. (2011), "Audit quality and loan syndicate structure", **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, Vol. 30 No. 4, pp. 71-99.
- Kim, J.B., Lee, J.J. and Park, J.C., (2014). Audit quality and the market value of cash holdings: The case of office-level auditor industry specialization. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 34(2), pp.27-57.
- Lambert, R., Leuz, C. and Verrecchia, R.E., (2007). Accounting information, disclosure, and the cost of capital. **Journal of accounting research**, 45(2), pp.385-420.
- Li, C., Xie, Y., & Zhou, J. (2010). National level, city level auditor industry specialization and cost of debt. **Accounting Horizons**, 24(3), 395-417.
- LIM, C.Y. and TAN, H.T., (2010). Does auditor tenure improve audit quality? Moderating effects of industry specialization and fee dependence. **Contemporary Accounting Research**, 27(3), pp.923-957.
- Mahdi O., & Moradi, M. (2015). The Effects of Industry

Specialization on Auditor's Opinion in Iran. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(1), 399.

- Mayhew, B. W., and M. S. Wilkins, (2003), Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: evidence from fees charged to firms going public, *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 22, 33–52.
- Meza ,M. M.,(2010), “Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality? Evidence From Comparable Clients” pp. 1-63., available at www.ssrn.com.
- Meza, M. M.(2013). Does auditor industry specialization improve audit quality?. *Journal of Accounting Research*, 51(4), pp.779-817.
- Numan, W., and M. Willekens.(2012). An empirical test of spatial competition in the audit market. *Journal of Accounting and Economics* 53 (1-2): 450-465.
- Pittman, J. A., & Fortin, S. (2004). Auditor choice and the cost of debt capital for newly public firms. *Journal of accounting and economics* , 37(1), 113-136.
- Reichelt, K. J., & Wang, D. (2009). National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects on audit quality. *Journal of Accounting Research*, 48(3), 647–686.
- Romanus, R.N., Maher, J.J. and Fleming, D.M., (2008). Auditor industry specialization, auditor changes, and accounting restatements. *Accounting Horizons*, 22(4), pp.389-413.
- Sarwoko, I. and Agoes, S., (2014).” An Empirical Analysis of Auditor's Industry Specialization, Auditor's Independence and Audit Procedures on Audit Quality: Evidence from Indonesia”. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164, :271-281.
- Shabanipour, S. and Amiri, H., (2016). Investigation the Effect of Investment Opportunities on Relationship between Audit Quality and Debt Maturity. *International Journal of Humanities and Cultural Studies (IJHCS)* ISSN 2356-5926, pp.2169-2177.
- Sijie L. (2013)”**The influence of auditor choice on cost of debt capital for listed companies**” University of Oulu, Oulu Business School, Department of Accounting. www.ssrn.com
- Sonnier, B.M., Lassar, S.S. and Lassar, W.M.,(2012). An Examination of the Influence of Audit Firm Size and Industry Specialization on Juror Evaluation of Liability. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 4(1), pp.39-83.

- Stanley, J.D. and DeZoort, F.T., (2007). Audit firm tenure and financial restatements: An analysis of industry specialization and fee effects. **Journal of Accounting and Public Policy**, 26(2), pp.131-159.
- Su, L., Zhao, X. and Zhou, G., (2015). Auditor tenure and stock price idiosyncratic volatility: the moderating role of industry specialization. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 35(2), pp.147-166.
- Sun, J., & Liu, G. (2012). Auditor industry specialization, board governance, and earnings management. **Managerial Auditing Journal**, 28(1), 45-64.
- Vega, J., & López, D. M. (2012). Evaluating The Effect Of Industry Specialist Duration On Audit Quality And Audit Fees. **available at www.ssrn.com**
- Wang, K., Sewon, O., Iqbal, Z. and Smith, L.M.,(2011). Auditor market share and industry specialization of non-big 4 firms. **Journal of Accounting and Finance**, 11(2), p.107.
- Whitworth, J.D. and Lambert, T.A., (2014). Office-level characteristics of the Big 4 and audit report timeliness. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 33(3), pp.129-152.
- Xie, Y., Zhang, Y. and Zhou, J., (2012). National Level, City Level Auditor Industry Specialization and Analyst Forecast Properties. **International Journal of Auditing**, 16(3), pp.248-267.
- Xinyi Lu , B.E., MBA , (2010) " **Local Religiosity and Earnings Quality** " ,P.H.D. The University of Texas at Dallas, August, ,: 1-96. www.ssrn.com
- ZhangY. Fang S., Chunwei X. , (2017),"Does auditor industry expertise affect bank loancosts? ", **Managerial Auditing Journal**, 32 (3): 295 – 324.

ملاحق البحث

١- جدول يوضح ترتيب منشآت المحاسبة والمراجعة وفقا لتخصصها الصناعي في قطاع

الإنشاءات

عدد عملاء كل مكتب من	ترتيب المكاتب	درجة التخصص	مبيعاته	اسم المكتب

القطاع				
2	حازم حسن	0.234608	3821559	المتضامنون
5	المتضامنون	0.053632	873610	حجازي
1	الجهاز المركزي	0.377199	6144238	حازم حسن
6	المحاسبون القانونيون العرب	0.045795	745959	وحيد عبد الغفار
4	حجازي	0.074533	1214075	المحاسبون القانونيون العرب
10	وحيد عبد الغفار	0.011478	186971	خالد وشركاه
9	مصطفى شوقي	0.023976	390543	صالح وبرسوم
7	محمد عادل ناصف	0.03531	575176	مصطفى شوقي
3	صالح وبرسوم	0.116685	1900702	الجهاز المركزي
12	خالد وشركاه	0.000511	8321	سامييس
11	عبد الوهاب كمال	0.002077	33832	عبد الوهاب كمال
8	سامييس	0.024195	394122	محمد عادل ناصف
		1	16289108	اجمالي

٢- نتيجة التحليل الاحصائي لاختبار فروض البحث

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.03783	.268	.391	.625 ^a	1

a. Predictors: (Constant), x2x9, x5, x7, x11, x9, x12, x11x1, x1x7, x1x5, x12x1, x1x9, x2x5, x1, x2x7, x11x2, x12x2, x2

ANOVA^b

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^a	3.171	3.416	17	58.066	Regression
		1.077	84	90.475	Residual
			101	148.541	Total

a. Predictors: (Constant), x2x9, x5, x7, x11, x9, x12, x11x1, x1x7, x1x5, x12x1, x1x9, x2x5, x1, x2x7, x11x2, x12x2, x2

b. Dependent Variable: y

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.009	-2.674-		3.141	-8.399-	(Constant 1)
.017	-2.433-	-6.174-	21.320	-51.880-	x1
.006	2.821	7.653	1.663	4.689	x2
.001	3.595	.930	.019	.068	x5
.764	.301	.098	4.052	1.220	x7
.014	2.508	.901	.550	1.380	x9
.450	-.758-	-.364-	8.341	-6.325-	x11
.061	-1.901-	-.650-	1.017	-1.933-	x12
.444	.768	.662	48.843	37.526	x11x1
.744	-.327-	-.402-	4.181	-1.369-	x11x2
.014	-2.503-	-3.583-	11.074	-27.723-	x12x1
.012	2.561	4.127	.800	2.049	x12x2
.015	2.480	1.983	.180	.446	x1x5
.001	-3.507-	-2.969-	.011	-.038-	x2x5
.035	2.142	2.133	37.089	79.459	x1x7
.053	-1.962-	-2.314-	2.687	-5.273-	x2x7
.031	2.188	4.814	2.903	6.351	x1x9
.014	-2.519-	-6.701-	.250	-.629-	x2x9

a. Dependent Variable: y

